



PROVISIONAL

A/41/PV.10
2 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	: الرئيس
(سورينام)	السيد هيرنبرغ	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- خطاب السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد دوست (أفغانستان)

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية)

السيد أورزكوفسكي (بولندا)

السيد اندرسن (السويد)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

خطاب السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة هذا الصباح

أولا الى خطاب رئيس جمهورية قبرص .

اصطحب السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني ان ارحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، وأن أدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كبريانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود

بادئ ذي بدء أن اهنئكم على انتخابكم الاجماعي الذي تستحقونه تماما لرئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . ونحن نأمل ونثق بأن هذه الدورة ستحقق تحت قيادتكم القديرة ، وبفضل ما تكفله لها مهارتكم وتفانيكم وموضوعيتكم نتائج ايجابية .

وأود أيضا ان اعرب عن تقديرنا الصادق لسلفكم السيد خاييمي دي بينييس ممثل اسبانيا على الاسلوب الممتاز الذي أدار به مداوات الدورة الأربعين للجمعية العامة . فهو يتمتع دون شك بشهرة الرجل الملتزم بالمثل العليا للأمم المتحدة .

ونتوجه بتقديرنا ايضا الى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار لجهوده الرامية الى تقوية الأمم المتحدة وخاصة في ضوء الصعوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية الجسيمة التي تواجه منظمنا .

عندما اجتمعنا في هذه القاعة العام الماضي للاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ولتقييم التقدم المحرز في تحويل مبادئها ومقاصدها الى حقائق حيية ، خلصنا الى أن السجل ما زال بعيدا عن بعث الرضى . وليس السجل اليوم ، بعد عام مضى ، أفضل كثيرا .

فلا تزال الحالة السائدة في العالم تعد في عدد اكبر من الاحيان ، حالة تحد وانتهاك لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده ، اكثر من كونها حالة التزام وتمسك بها . وهكذا فان استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والعدوان ، والاحتلال العسكري والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، والانتهاك المستمر لحقوق الانسان في اجزاء كثيرة من العالم ، ما زالت كلها ظواهر شائعة . ولا يستطيع أحد أن يجادل في أنه اذا ما ظل ذلك الضعف المخيف الذي يعتور النظام السياسي الدولي بغير علاج ، فانه سيقتضي على مفهوم الامن الجماعي ذاته الذي يعد لب الميثاق ، ناهيك عن عواقبه النهائية الوخيمة على البشرية بأسرها .

وبالرغم من اجماع الامم على صلاحية الميثاق وضرورة صون التعاون الدولي وتعزيزه بقدر أكبر ، فان التهديدات المحدقة بالسلم والامن الدوليين ليست مستمرة فحسب بل انها تزداد أيضا . ومع ان البشرية قد نجحت منذ انشاء الامم المتحدة في تفادي جنون حرب عالمية شالكة ، فلم تنجح في القضاء على الحرب نفسها . فقد اندلعت اكثر من مائة حرب محدودة في اماكن كثيرة من العالم لعجز الامم المتحدة عن منع هذه المصراعات .

لقد أصبح السعي الى تحقيق المصالح الوطنية الضيقة ، في انتهاك مباشر في كثير من الاحيان لمبادئ الميثاق ، امرا شائعا ، والسبب الكامن وراء استمرار هذه الانتهاكات ، التي تكون عادة صارخة وجسيمة في آن معا ، هو أنها تقترب دونما عقاب لقدرة مرتكبيها على أن يهزأوا بعجرفة بقرارات المجتمع الدولي . وفي جميع تلك الحالات ، تظل المادة ٢٥ من الميثاق حبرا على ورق وتبقى قرارات مجلس الامن ، حتى ما يتخذ منها بالاجماع ، بغير تنفيذ . ومن المحزن حقا ان يجري تقويض الاساس الذي تقوم عليه الامم المتحدة وأن تكون المنظمة في مواجهة ذلك مفتقرة الى الفعالية والمقدرة .

ان احترام الدول الاعضاء لقرارات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ، ولاسيما قرارات مجلس الأمن ، يمثل الشرط المسبق الضروري للحفاظ على السلم والأمن الدوليين كما هو وارد في الميثاق . وما دام هذا الاحترام مفقودا ، ستبقى هذه المنظمة عاجزة عن حل الصراعات . ولن تظلم الأمم المتحدة اضلعا كاملا بدورها الرئيسي كما هو منصوص عليه في الميثاق نما صريحا الا حينما يصبح امتثال الدول الاعضاء لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن هو القاعدة .

ان الميثاق ينص بصورة كاملة على اطار مؤسسي لاتخاذ مجلس الأمن لتدابير قسرية فعالة للحفاظ على السلم الدولي أو استعادته . ولكن التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لم تستخدم حتى الآن ، مما أدى الى اضعاف قدرة الأمم المتحدة على معالجة الحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر معالجة فعالة . ونحن نعتقد أنه آن الاوان لاعادة النظر في هذه المسألة ولعقد حوار بناء يرمي الى انعاش جميع الاحكام ذات الصلة من الميثاق وضمان الامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة .

ويتعين علينا ايضا ان نمضي قدما بعزم ونشاط لاعطاء مجلس الأمن الوسائل الضرورية لاقامة نظام دولي فعال للأمن الجماعي كما هو منصوص عليه في الميثاق . وعندئذ فقط ستمكن الأمم المتحدة من معالجة الغرض وانعدام القانون السائدين اليوم ، وكفالة الشروط المسبقة لنزع السلاح العام الكامل ، وضمان مصداقيتها وسلطتها الضروريتين لتنفيذ مهامها بنجاح .

ان غياب نظام دولي فعال للأمن الجماعي ، كما ينص عليه الميثاق ، يشكل دون شك العقبة الرئيسية التي تعترض طريق احرار تقديم حقيقي نحو نزع السلاح . وان غياب هذا النظام لا يمنع الدول الكبرى فحسب من معالجة مشكلة نزع السلاح بثقة ودون شكوك ، ولكنه يشجع أيضا حتى الدول الصغيرة على الدخول في سباقات تسلح محلية . وبالتالي لا بد لنا جميعا من مضافة جهودنا على سبيل الاولوية القصوى لوضع نظام دولي للأمن ، وأن أية مقترحات بشأن هذا الغرض ينبغي دراستها بجدية في اطار حوار هادف بغية احرار الهدف المنشود .

لقد جرت مناقشة هذه المسألة مرارا منذ انشاء الأمم المتحدة ، ولكنها للأسف لم تحظ لأسباب مختلفة بالاهتمام الذي تستحقه . ولا بد أنه قد أصبح من الواضح الآن ان هذا النظام يشكل حاجة ضرورية . ويتحمل جميع أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية كبرى في هذا الصدد ، ولكن اذا كان لهذا الجهد أن ينجح فينبغي أن يحظى بدعم حقيقي من الدول الكبرى ، ولاسيما الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وبإسهامها الايجابي .

وفي حين ان من الواضح انه لا يمكن تحقيق نزع السلاح العام الكامل دون وجود نظام للأمن الدولي كما ينص عليه الميثاق ، فهذا لا يعني أن الجهود الرامية الى تحقيق الانفراج ، والى وقف سباق التسلح ، والى تخفيض ترسانات الاسلحة ، لا تستحق المتابعة . فعلى العكس من ذلك ، ينبغي بذل كل جهد من أجل هذا الغرض . وكلما تزايدت درجة تحقيق ذلك قلت الاخطار المحيطة بالسلم والأمن الدوليين وبقاء الجنس البشري . ان تصعيد سباق التسلح ، النووي والتقليدي على حد سواء ، يجب أن يتوقف دون تأخير ويجب ان تبدأ عملية عكسية ترمي الى الحد قدر الامكان من أدوات التدمير . فالיום تمتلك الدول النووية اكثر من ٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي ، ناهيك عن أدوات التدمير الشامل الأخرى أو ترسانات الاسلحة التقليدية . ويكفي جزء صغير فقط من الاسلحة النووية الموجودة حالياً للقضاء الكامل على الحياة البشرية من كوكبنا .

ومما يثلج الصدر انه يبدو ان هناك فهما حقيقيا من جانب جميع البلدان ، بما في ذلك الدول النووية ، للمخاطر الكامنة في تصعيد سباق التسلح . وهذا الفهم الذي تزايد على ما يبدو في السنوات الماضية ، يمثل في حد ذاته حافزا لمحاولة بذل كل ما يمكن من أجل وقف سباق التسلح والاقبال من مخاطر وقوع كارثة نووية .

ان جميع البلدان تتحمل مسؤولية الاسهام في هذا الغرض ، ولكن بالطبع لا شك في أن المسؤولية الأساسية للدول النووية ، ولاسيما الدولتان العظيمتان الرئيسيتان ، هي اتخاذ كل التدابير والاجراءات لمنع وقوع كارثة نووية .

وشمة بوادر يمكن وصفها بأنها ايجابية . فقد هيأ اجتماع القمة الذي عقد بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام

الماضي ، على الرغم من أنه لم يحقق اتفاقا ملموسا ، دفعة جديدة ومناخا بنّاءاً يمكن أن يمهد الطريق لانجازات محتملة في المستقبل القريب .

وبالمثل ، فإننا نأمل في أن تسهم النتيجة الموفقة التي حققها منذ بضعة ايام في استكهولم مؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا في تخفيف الشكوك المتملة بالمناورات العسكرية وتحركات القوات في أوروبا .

ونرحب أيضا بالحوار البنّاء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اطار المحادثات الجارية في فيينا بشأن خفض المتوازن والمتبادل للقوات ، ونأمل في أن يتحقق اتفاق بشأن تخفيض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة في أوروبا . وعلاوة على ذلك فان التحرك الاخير في موقعي الدولتين العظميين الرئيسيتين في محادثات جنيف لتحديد الاسلحة ، وخصوصا في مجال القذائف المتوسطة المدى ، يعد مصدرا لمزيد من التشجيع .

اننا نؤيد كل المبادرات والاقتراحات الرامية الى تحقيق تقدم في مجال تحديد الاسلحة ونرحب في هذا الصدد بتمديد الاتحاد السوفياتي لفترة وقف التفجيرات النووية من جانب واحد . واننا نعتبر ذلك خطوة هامة في الاتجاه السليم خطوة نحو فرض حظر كامل على التفجيرات النووية . ونود أيضا ان نؤكد من جديد تقديرنا لمبادرة البلدان الستة - وهي الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان - هذه المبادرة التي تعبر عن اهتمام العالم بأسره بالانفراج ونزع السلاح النووي .

لقد اشرت الى بعض البوادر الايجابية . ان أهمية العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بوصفها مقياسا للمناخ الدولي تشد نظر العالم اليوم الى احتمالات عقد مؤتمر قمة جديد بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف . ويحدونا الأمل في ألا تعوق أية عقبة عقد هذا الاجتماع . كما يحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الاجتماع عند انعقاده الى نتائج ملموسة لا في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح فحسب - وهما بالطبع هدفان رئيسيان - بل أيضا فيما يتعلق بالصراعات الاقليمية التي تمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين . ويحدونا الأمل والثقة بأن يبشر اجتماع القمة الجديد ببداية عهد جديد من الأمل والسلم للبشرية .

هناك علاقة الى حد ما بين الانفاقات على التسلح والحالة الاقتصادية في العالم . إن مستوى النفقات العسكرية في العالم اليوم يقدر بما يزيد عن ٩٠٠ بليون دولار أمريكي سنويا . وإذا خُصص من أجل التنمية ، جزء بسيط من هذه الموارد المالية والبشرية على حد سواء ، فمن شأن ذلك أن يؤدي الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لملايين البشر . ونأمل أن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي سيعقد في باريس في عام ١٩٨٧ سيحقق نتائج ايجابية .

وبصورة عامة ، لا يمكن للمرء إلا أن يؤكد على أن الحالة الاقتصادية في العالم لاتزال حرجة . إن المعوقات الاقتصادية الطويلة الامد التي تواجه البلدان النامية تؤثر تأثيرا خطيرا على سير تنميتها . وهذه المشاكل التي يواجهها نظام علاقات اقتصادية بال ومختل هيكلها لا تؤدي إلا الى تفاقم عدم التوازن المارخ القائم بين الشمال والجنوب .

وفي عالم اليوم القائم على التكافل الاقتصادية لا يوجد بديل للمفاوضات العالمية التي يجب أن تؤدي الى انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي طال انتظاره . ولذا ليس بوسعنا إلا التمسك بإيماننا بأنه ينبغي الشروع بالمفاوضات العالمية في أقرب وقت ممكن ، في الوقت الذي نقيم فيه قدرتها على توفير حلول حقيقية للمشاكل التي تواجه العالم .

وكخطوة ضرورية ، نعلق أهمية كبرى على المؤتمر الوزاري الذي سينعقد في كوريا الشمالية في عام ١٩٨٧ ، كما قرر مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته بلدان حركة عدم الانحياز في هراي ، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب . وإنني على ثقة بأن نجاح هذا المؤتمر سيعزز فرص عقد حوار مشعر بين الشمال والجنوب . ومن ناحية أخرى ، تعتبر الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه الماضي للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وبرنامج العمل لانعاش الاقتصاد الافريقي وتنميته للسنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، من الانجازات الرئيسية التي حققتها الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي بأسره . وقد تبين بجلاء

أنه عندما يبدي الجميع الارادة السياسية فإن عمل الأمم المتحدة يمكن أن يكون مثمرا وأن يحرز نتائج ايجابية . والتحدى المائل أمامنا الآن هو ترجمة برنامج العمل الى نتائج محددة . وسيتطلب ذلك من جميع المعنيين بذل جهود حثيثة ، ونعتقد أن فرص النجاح كبيرة نظرا الى توفر تصميم الحكومات الافريقية واستجابة المجتمع الدولي المشجعة .

أتكلم الآن عن بعض أخطر المشاكل الدولية في مناطق مختلفة من العالم . لقد ناقش عدد كبير منا نفس هذه المشاكل منذ ثلاثة أسابيع فقط في مؤتمر قمة هراري لحركة بلدان عدم الانحياز الذي توافق مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء الحركة في بلغراد في عام ١٩٦١ .

إن بلدان حركة عدم الانحياز في السنوات الخمس والعشرين من وجود الحركة قد اضطلعت بدور ايجابي في الشؤون الدولية وسعت الى الاسهام في عملية تعزيز السلم وتحسين العلاقات الدولية واقامة عالم أكثر عدالة . وقبرص التي هي من الاعضاء المؤسسين للحركة ستواصل انتهاج سياسة عدم الانحياز . ومشارك بنشاط في جهود الحركة وانشطتها . ومما يشرفنا ويبيح على فخرنا أن قبرص قد اختيرت لاستضافة المؤتمر الوزاري المقبل لحركة بلدان عدم الانحياز . وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن امتناننا لحركة عدم الانحياز لما تبديه من تضامن مستمر مع قضية قبرص العادلة ومن دعم مستمر لهذه القضية .

أعتقد أن المؤتمر الأخير الذي عقد في هراري قد أبرز الحاجة الى تعزيز حركة بلدان عدم الانحياز في تحقيق مبادئها ومقاصدها . إن مبادئ ومقاصد عدم الانحياز تتفق تماما مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة . وأعتقد أنه لولا حركة عدم الانحياز وجهودها المتضافرة لكانت الأمم المتحدة اليوم أضعف مما هي عليه بالفعل . فأحد الاهداف الرئيسية للحركة يتمثل في تعزيز الأمم المتحدة ، ولا يساورني أي شك في أنها ستواصل السعي صوب تحقيق هذا الهدف بتصميم وحماس . فالأمم المتحدة يجب أن تصبح أقوى وأكثر فعالية حتى تظلم بنجاح بمسؤولياتها ومهمتها ، كما ينص عليها الميثاق . إن مؤتمر

هراري لم يكن مجرد مناسبة لتقييم انجازات الحركة ، بل كان أيضا فرصة للتعبير عن شواغلنا وآرائنا إزاء المشاكل التي تواجه العالم المعاصر . وبطبيعة الحال كانت جنوب افريقيا وناميبيا مسألتين أساسيتين في مناقشاتنا التي جرت في هراري .

لاتزال الحالة في الجنوب الافريقي تسيطر عليها أحداث مظربة . ولاتزال سياسة الفصل العنصري الشريرة حقيقة قائمة في جنوب افريقيا ، وهذه السياسة ليست جريمة ضد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا فحسب بل هي أيضا جريمة ضد الانسانية جمعاء . وهي تمثل تحديا حقيقيا للأمم المتحدة . والادانات تتعالى بالطبع في كل أرجاء العالم ، ولكنها تلقى آذانا صماء . ويعترف الجميع الآن أن الفصل العنصري يعني انكار كل القيم الانسانية والمبادئ الواردة في الميثاق وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ورغم الادانة العالمية لم يتخذ بعد اجراء محدد في شكل تدابير فعالة كما هو منصوص عليه بوضوح في الميثاق . وهكذا يمارس القمع والظلم في جنوب افريقيا ضد الملايين من الاغلبية السوداء نظام عنصري يهزأ بالمجتمع الدولي بصورة مستمرة وعلنية .

إن المؤتمر العالمي المعني بفرض العقوبات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في شهر حزيران/يونيه الماضي ، قد أبرز بما لا يدع مجالا للشك تزايد المطالبة بفرض الجزاءات الشاملة بغية القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . وتؤيد قبرص تأييدا تاما الاعلانات الصادرة عن هذا المؤتمر وكذلك جميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والاعلانات التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز بشأن المسألة . ونعرب في نفس الوقت عن تضامننا مع النضال العادل الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا وعن دعمنا الثابت له ، ونطالب بأن يطلق على الغور مراح نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين .

لقد تجلّى اهتمام المجتمع الدولي بناميبيا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن المسألة في الاسبوع الماضي . وقبرص ، بصفتها دولة عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تنضم الى المجتمع الدولي في التأكيد من جديد على تضامننا مع شعب ناميبيا ودعمها الثابت له ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

ممثله الحقيقي والوحيد ، في كفاحه العادل والمشروع في سبيل الاستقلال الوطني وتقرير المصير والسيادة في ناميبيا موحدة . ونطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن الأحداث الأخيرة في ناميبيا تشير الى ضرورة اتخاذ عمل حاسم حتى يتمكن الشعب الناميبى من تحقيق أهدافه النبيلة المتمثلة في الحرية والكرامة الانسانية .

وشمة جانب مقلق آخر من جوانب الحالة القائمة في منطقة الجنوب الافريقي ، وذلك الجانب يتمثل في سياسات وأعمال جنوب افريقيا إزاء الدول المجاورة ، بما في ذلك الهجمات العسكرية ومحاولات زعزعة الاستقرار . إن الفارات المسلحة التي شنت في الشهور الأخيرة على أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو قد أدانها المجتمع الدولي إدانة قاطعة . وننتهز هذه الفرصة لنعرب من جديد عن إدانتنا لهذه الأعمال غير المشروعة وعن تضامننا مع دول خط المواجهة .

كما أن الحالة الحرجة السائدة في الشرق الأوسط تشكل مصدرا لقلقنا البالغ . وهنا نكرر الاعراب عن موقفنا وهو أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، ونصر على أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم دون مراعاة التطلعات المشروعة والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة . ونحن نؤمن إيماننا راسخا بأن انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من كل الأراضي المحتلة أمر حتمي وطال انتظاره ، كما نتمسك بموقفنا المبدئي الذي يعتبر أن حيافة الأراضي بالقوة ، تحت أية ظروف كانت ، غير مقبولة ولا يمكن أن تتخذ صفة الشرعية . وبالتالي فإننا نؤيد تماما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط ، ونؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي باشتراك كامل لجميع الأطراف المعنية بالأمر ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

إن خطورة الحالة السائدة في لبنان ، وهو جار لنا ، مازالت تشكل خطرا جسيما يهدد السلم والأمن في المنطقة . وقبرص من جانبها ما فتئت تقدم المساعدة الإنسانية إلى شعب لبنان الصديق ، وتستمر في ذلك إذا كانت هناك حاجة إلى هذه المساعدة ومتى طلب منها ذلك . ويحدونا أمل خالص أن يتسنى لشعب لبنان في القريب العاجل تحقيق المصالحة الوطنية ، وأن يوضع حد لكل المعاناة البشرية . كما نؤكد مرة أخرى تأييدنا المتواصل لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية ، ونطالب بانسحاب جميع القوات الإسرائيلية فورا من أراضيه .

وما زال الصراع بين إيران والعراق يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح ومعاناة بشرية ، ودمار واسع النطاق . ونحن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء هذا الفقدان المأساوي في الأرواح . ونعرب أيضا عن أملنا في أن تتوقف هذه الحرب في أقرب وقت ممكن . وما زالت مشكلة الصحراء الغربية تنتظر الحل ، ورغم ما يبذل بشأنها من جهود عديدة ، بما في ذلك جهود الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية . ونأمل مخلصين أن يتسنى التوصل إلى حل عادل ودائم يقوم على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

أما الحالة في أمريكا الوسطى فما زالت تشكل خطرا جسيما يهدد السلم في المنطقة ، ويشكل واحدة من بؤر التوتر الرئيسية . ومن المؤسف أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا حتى الآن سعيا الى حل سياسي تفاوضي لمشكلات المنطقة ، فإن الحالة ما زالت آخذة في التدهور . لقد أصبحت الحاجة الى الحوار حتمية ، مثلما هي الحاجة الى احترام سيادة كل دول المنطقة وملامتها الاقليمية ، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون تلك الدول الداخلية . ونرجو أن تسهم مبادرات السلم لمجموعة كونتادورا ، وجهود فريق ليما الداعم لها ، اسهاما ايجابيا في التوصل الى حل سلمي لمشاكل أمريكا الوسطى .

وانتقل أخيرا الى الحالة الخطيرة التي نواجهها في قبرص ، وهي حالة يعمرها تماما مجلس الأمن والجمعية العامة . وحقيقة الامر أن استمرار وجود مشكلة قبرص يرجع الى عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهذا مثال على ضعف منظمتنا ، الذي أشرت اليه في مستهل كلمتي . ولكن ما أريد لمشكلة قبرص أن تحل على نحو سليم ومعقول فإن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة يشكل ضرورة حتمية ولا بديل لها . لقد كانت هناك محاولات شتى لحل مشكلة قبرص بعيدا عن أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة . ولكن هذه المحاولات أسهمت حتما في ادامة الازمة وعدم حلها ، بل وفي تفاقم الحالة وتدهورها . ولن يتصنأ احراز أي تقدم صوب تحقيق حل عادل ودائم إلا إذا تركزت كل الجهود على تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة .

إن العناصر المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة لحل مشكلة قبرص تشكل النهج الواقعي الوحيد . ونحن في الوقت الحالي نقوم من جانبنا بدراسة الخطوات القادمة التي ينبغي القيام بها سعيا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

لقد انقضى إثنا عشر عاما منذ غزو تركيا للإنساني لقبرص . وبالرغم من إدانة العدوان فإن ٣٧ في المائة من أراضيها ما زالت تحت احتلال القوات التركية ، وما زال ثلث سكانها لاجئين ويمنعون بالقوة من العودة الى ديارهم وأرض أجدادهم ، ولم يتفخ حتى الآن مصير الأشخاص المفقودين ، بينما تواصل قوات الاحتلال انتهاج سياستها

المحسوبة الرامية الى ترسيخ الاحتلال وتقسيم البلاد . وما زالت تركيا تبقي على جيش احتلال قوامه حوالي ٣٠ ألف جندي ، كما قامت بجلب ٦٠ ألف شخص من مقاطعات الاناضول لتوطيئهم توطيئا استعماريًا . والواقع أن العنصر الاستعماري عالي الصوت أصبح الآن يطفئ على الطائفة القبرصية التركية ذاتها . ومن أخطر التطورات الأخيرة وأكثرها مدعاة للتشاؤم - وهي خطيرة لقبرص وللقبارصة الأتراك أنفسهم - أن الحزب السياسي الذي شكله المستوطنون يلعب الآن دورا حاسما في الحكومة المزعومة المقامة في المنطقة المحتلة من قبرص .

إن جلب المستوطنين المستعمرين من تركيا بأعداد كبيرة وبصورة منتظمة ، في محاولة متعمدة لتغيير الطابع الديمغرافي العريق لقبرص ، بالإضافة الى وجود قوات الاحتلال التركية ، والحل الذي تتصوره تركيا ، كل ذلك يشكل محاولة مكشوفة ترمي تركيا من ورائها الى وضع بلدنا تحت سيطرتها العسكرية والسياسية ، فخلال هذه الفترة عمدت تركيا الى اتخاذ سلسلة من الخطوات التقسيمية التي بلغت ذروتها في عام ١٩٨٣ في محاولتها الصارخة : التي أعلنت فيه الانفصال ، والتي أدانها مجلس الأمن في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

ولكن تركيا لم تحترم القرار ٥٤١ (١٩٨٣) ولا القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) اللذين يطالب فيهما مجلس الأمن بإلغاء جميع الاجراءات الانفصالية ، ولم تحترم القرارات الأخرى التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، والتي تطالب بسحب قوات الاحتلال ، واحترام سيادة قبرص ووحدتها وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز ، وتطالب بإعادة اللاجئين الى ديارهم ، وتدين تدفق المستوطنين الاستعماريين الوافدين من تركيا الى المناطق المحتلة ، وتطلب وقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لقبرص .

لقد استطاعت تركيا أن تتجاهل كل مبادئ ومعايير العدالة والأخلاق دون عقاب ، ورأت أن في وسعها أن تتجاهل الجمعية العامة ومجلس الأمن تجاهلا كاملا . ومن البديهي أنه في غياب أي ضغط حقيقي ، لم تشعر تركيا حتى الآن بأنها مضطرة الى التخلي عن الخطط التوسعية والانفصالية التي تدبرها ضد جمهورية قبرص الصغيرة العزلاء غير المنحازة .

وشمة محاولات يقوم بها البعض بين حين وآخر لتصوير مشكلة قبرص على أنها نزاع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك . ولكن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة . أن مشكلة قبرص في جوهرها مشكلة غزو واحتلال ، ينبغي من ورائها فرض حل يخدم المخططات التوسعية والمصالح الأخرى لتركيا في المنطقة . ربما تكون هناك اختلافات داخلية ينبغي حسمها بين الطائفتين . ومع ذلك فإنني مقتنع بأن هذه الاختلافات كان يمكن حلها منذ سنوات عديدة لولا وجود قوات الاحتلال والتدخل الأجنبي .

ورغم الوجود القمعي لقوات الاحتلال التركي والمستوطنين الاتراك الذين يسخرون من "المفاوضات الحرة" التي ينم عليها قرار الجمعية العامة التاريخي ١٥/٢٢ ، فإننا لم نرفض التفاوض . إننا نتفاوض فعلا منذ إثني عشر عاما تحت التهديد وتحت كل أنواع الضغوط . وفي رغبة صادقة منا في التوصل إلى حل سلمي تقدمنا بسلسلة من التنازلات لا اعتقد أن أية حكومة أخرى يمكن أن تتقدم بها في ظروف مماثلة . إن التنازلات التي تقدمنا بها في إطار الجوانب الدستورية والإقليمية لمشكلة قبرص لو طبقت على دول أخرى بها أقليات عرقية لها ميول انفصالية لكان من شأن عدد كبير من الدول أن يواجه بالقلق المستمرة بل وبالتفسخ الكامل . ومع ذلك فإن كل التنازلات التي تقدمنا بها ، بغض النظر عن المبادئ الديمقراطية المعترف بها دوليا مثل "حكم الأغلبية" و "صوت لكل مواطن" ، لم يُرَ أنها كافية . إن تركيا تريد منا الآن أن نقدم تنازلات إضافية تصل إلى الحد الذي يفضي الشرعية على نتائج الغزو ، ويؤدي إلى خلق أزمات وصراعات جديدة ، بما سيرتب على ذلك من آثار تتعدى حدود قبرص .

يجب عليّ أن أتوخى الصراحة . لسوء الحظ ، ان العقلية التي تسود في بعض الاوساط ، - والتي تجعلنا نشعر بالاستياء البالغ - نرى أن الضغوط ينبغي أن تمارس على الضحية ، لأنها الجانب الاضعف ، وليس على الطرف الاقوى ، أي تركيا ، بغض النظر عن كونه المعتدي والمخطئ . ويرى البعض أن هذه طريقة عملية بشكل أكبر . إنهم يرون أن الحل الاسهل يتم عن طريق تقديم الجانب الضعيف لتنازلات مستمرة ، بصرف النظر عن عدالة القضية أو المبادئ والقضايا الاخلاقية . ولكن حتى لو افترضنا ان هذا المسلك سيسود وينجح ، فلن تكون النتيجة النهائية حلا عادلا قابلا للتطبيق ، وانما ستكون بدلا من ذلك بداية أزمة جديدة ذات آثار بعيدة المدى . واسمحوا لي عند هذه النقطة أن أوضح أنه رغم الصعوبات العديدة التي نواجهها ، ورغم ضعفنا ورغم الضغوط المختلفة ، لا يمكننا تحت أية ظروف ، ان نوافق على حل يضع قبرص بشكل مباشر أو غير مباشر تحت سيطرة تركيا العسكرية والسياسية ، أو على حل يؤدي بسبب اجفافه وعدم امكان تطبيقه الى مشكلة قبرص جديدة ، وصراعات جديدة ومآسٍ جديدة . يجب أن يكون الحل عادلا دائما قابلا للتطبيق ومتسقا اتساقا كاملا مع ميثاق وقرارات الامم المتحدة .

لا نزال نقدم تعاوننا المخلص الى الامين العام للامم المتحدة في ممارسته لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها ، والمحددة جيدا في قرارات الامم المتحدة . وقد دفعتنا الى هذا التصرف رغبة حقيقية في تحقيق حل سلمي منصف يتفق اتفاقا تاما مع الميثاق وقرارات الامم المتحدة . وسوف نواصل الحوار مع الامين العام بنفس الروح . الجانب الداخلي من المشكلة القبرصية جانب هام بطبيعة الحال . وقد ظللنا نتفاوض بشأن الجوانب الداخلية ، ألا وهي الجوانب الدستورية والاقليمية لاقامة نظام اتحادي ، وذلك طوال اثني عشر عاما . ونحن نعلم جميعا أين يقف كل طرف من الطرفين بشأن هذه المسائل . ولكننا لا نعرف أين يقف الجانب التركي فيما يتعلق بالمسائل الاساسية المتعلقة بانسحاب القوات المحتلة ، وانسحاب المستوطنين ، والضمانات الدولية ، ومسألة أعمال الحريات الاساسية وحقوق الانسان بالنسبة لجميع القبرصيين . شرحت في رسالة وجهتها الى الامين العام يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ موقفنا فيما يتعلق بمبادرته الاخيرة ، واقترحت عليه الطريقة التي يمكننا أن نبدأ بها .

لا يمكن احراز تقدم عن طريق المطالبة بمزيد من التنازلات من جانب واحد الى النقطة التي يكون فيها الاتفاق غير منصف وغير قابل للتطبيق في آن واحد . وفي الحقيقة ، فإن جميع التنازلات التي قدمناها في الماضي - وأكرر انه لم يكن بوسع حكومة أخرى في موقفنا ، في رأيي المتواضع ، أن تقدمها - كانت مشروطة بقبول الموقف القائل بأن مسألة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب القوات المحتلة والمستوطنين ، ومسألة الضمانات الدولية الفعالة دون أية ادعاءات وهمية بحقوق تدخلات من طرف واحد ، ومسألة أعمال الحريات الأساسية وحقوق الانسان لجميع القبارصة ، كلها ذات أولوية وينبغي مناقشتها وتسويتها على نحو عاجل . وإذا كان الاتفاق بشأن هذه المسائل الرئيسية الثلاث غير ممكن ، لن يكون هناك داع لمزيد من مناقشة الجانب الدستوري للمشكلة . ومن ناحية أخرى ، اذا تبين ان الاتفاق بشأن المسائل الحيوية الثلاث أمر ممكن ، فإن هذا سيسهل التوصل الى اتفاق شامل كما نمت على ذلك قرارات الأمم المتحدة . ولذلك ، فإن الحل هو أن نقوم دون مزيد من التأخير باعطاء أولوية لتناول المسائل الهامة الخاصة بالمشكلة القبرصية .

ان مشكلة قبرص مشكلة للأمم المتحدة ، وينبغي أن تحل في اطارها ووفقا لميثاقها وقراراتها . كان هذا دائما هو موقفنا وسيظل موقفنا أيضا : لكنه من الطبيعي - وهذا ما آمله - أن يكون من المفهوم توقع بذل جهود ومبادرات تحول دون تحقيق تركيا لمخططاتها الشريرة على حساب قبرص ، أو اتخاذ أية ترتيبات قد تؤدي بسبب عدم قابليتها للتطبيق الى صراعات جديدة أو أزمات جديدة .

اذا أريد احراز التقدم ، وجب على المجتمع الدولي أن يجد في نهاية الامر الطريقة التي يجعل بها تركيا تشعر بأن عليها أن تتخلى عن خططها التوسعية والانفصالية على حساب قبرص . ان بذل جهود كبيرة وفعالة لوضع حد لتطلب انقرة أمر ضروري ويتسق تماما مع الالتزامات التي يتحملها أعضاء الأمم المتحدة لضمان تنفيذ قراراتها . وبالمثل ، فإننا نرحب بأية اقتراحات من أي جانب تسهم في إيجاد حل عادل

لمشكلة قبرص . وفي هذا الصدد ، أود أن أكرر من جديد أننا نرحب بالاقتراعات التي طرحها الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني/يناير الماضي بشأن مبادئ تسوية المشكلة القبرصية وطرق التوصل اليها . وهذه الاقتراحات تتسق تماما مع مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة . وبغية تناول الجوانب الرئيسية لمشكلة قبرص تطالب تلك المقترحات بعقد مؤتمر دولي تمثيلي تحت رعاية الأمم المتحدة . ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على النظر بجدية وسرعة في هذه الاقتراحات ، التي نؤيدها تماما .

ليست هذه هي المرة الاولى التي أخطب فيها الجمعية العامة ، وليست المرة الاولى التي أتكلم فيها في هذه القاعة بشأن مشكلة قبرص . لقد ناشدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا أن يتخذوا خطوات ملموسة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وناشدت الدول الاعضاء مرارا أن تضع مشكلة قبرص في مقدمة قائمة أولوياتها . حتى متى سيظل احتلال جانب كبير من أرضنا قائما ؟ حتى متى سيظل اللاجئين مضطرين الى الوجود بعيدا عن ديارهم ، وحتى متى سيظل مصير الاشخاص المفقودين غير معلوم ؟ حتى متى سيظل شعب قبرص يشعر بالآلم بشأن مستقبله وبقائه نفسه ؟ حتى متى سيظل شعبنا محروما من حقوق الانسان ؟ قد تبدو مشكلة قبرص مشكلة معقدة ، لكن اذا ما انصاعت تركيا لموت العقل ، ونفذت قرارات الأمم المتحدة ، فإن مشكلة قبرص ستحل . ان قبرص جزيرة صغيرة ، ولكن لديها كل الامكانيات التي تجعل منها مكانا سعيدا لجميع سكانها بصرف النظر عن الاصل الاثني . وهذا يمكن تحقيقه دون وجود قوات الاحتلال ودون خطوط التقسيم . هذا يمكن تحقيقه دون أي تدخل أو تعرض أجنبي . اننا نريد السلام والأمن والاستقرار في قبرص . اننا نريد الحرية . اننا نريد حقوق الانسان لجميع المواطنين . ان قبرص حالة اختبار للأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحاب السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد دوست (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ كلمتي ياسيدي بتقديم تهاني وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع للدورة الحادية والاربعين .

كما أود أن أحيي بحرارة السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يقوم به من خدمات فعالة منزهة عن الغرض على رأس الامانة العامة للأمم المتحدة .

ان الظروف التي تحيط بالعالم الآن محفوفة بالخطر الذي يتهدد وجوده بشكل لم يسبق له مثيل طوال تاريخ البشرية . فالكميات الهائلة من أدوات الحرب والدمار التي تتكدس في مراكز القوى العدوانية تؤرق مضاجع الملايين في جميع أنحاء العالم فزعا من حدوث ما لا يخطر على بال . وقد جعلت المخاوف المشروعة من فناء الجنس البشري نظرا لتكدس الامكانيات الهائلة من أدوات الحرب المتقدمة والمعقدة ، من مسألة الحرب والسلام ، وخاصة في أبعادها النووية ، شاغلا من أكثر الشواغل اقلاقا للبشرية جمعاء .

ولا ريب أن مجرد وجود تلك الترسانات الضخمة على وجه الأرض يبرر القلق العميق الذي يشغل بالنا . ومع ذلك فإن العقلية العدوانية التي تنظر بها الدواشر الامبريالية الى حيازة تلك الاسلحة واستخدامها في المستقبل ، هي التي تشكل لب الشواغل التي تساور المحبين للسلام . وقد زاد الاحساس بالفزع نتيجة مقولات مثل "التفاوض من موقع القوة" و "تحقيق الامن عن طريق القوة" و "الحرب النووية المحدودة أو المطولة" ، نظرا للمواد التي لم يسبق لها مثيل والموضوعة في خدمة تلك المذاهب العسكرية والداعية للحرب .

وقد وضعت الامبريالية الامريكية ، بعد أن نفذت خطة شاملة لتعزيز قوتها العسكرية من الناحية الكمية والكيفية على الأرض ، خططا لنشر بعض من أكثر أسلحتها التكنولوجية المتقدمة خطورة في الفضاء الخارجي ، تحت ستار المبادرة الدفاعية

المسألة عن حق حرب الكواكب . وعمدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، للتغلب على العوائق القانونية التي تمنعها من تنفيذ تلك المخططات ، الى الالفاء التعسفي المنفرد لبعض الاتفاقات الخاصة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية والحد من الأسلحة الاستراتيجية . وقد شلت بطريقة غير مسؤولة جميع محافل المفاوضات الشائبة والمتعددة الاطراف بوضع مجموعة من الشروط غير المقبولة أو غير المعقولة .

وبينما يحدث كل ذلك في معسكر الامبريالية ، تحشد قوى السلام جميع جهودها وتدعو الى النظر على وجه السرعة بجدية في اتخاذ التدابير الضرورية لتفادي الخطر الاعظم الذي يهدد الحضارة بأسرها . وقامت حركة عدم الانحياز والمجتمع الاشتراكي مرارا وتكرارا بتقديم مبادرات عديدة تهدف الى تعزيز عملية الانفراج ونشرها على نطاق العالم ووقف سباق التسلح الجامح وتحقيق نزع السلاح .

وقام الاتحاد السوفياتي من طرف واحد بوقف مؤقت للتجارب النووية منذ ما يزيد عن العام ، ثم مد أمده عدة مرات منذ ذلك الحين استجابة لالحاح المجتمع الدولي ، وذلك دليل حي على رغبة ذلك البلد الصادقة في السلم ونزع السلاح . ونرى أن الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي بابرام معاهدة تحظر جميع التجارب النووية التي تقوم بها جميع الدول في جميع البيئات والى الامد اقترح هام للغاية وفي وقته المناسب . وتشكل تلك المبادرة التي تتفق تماما مع موقف بلدان عدم الانحياز قفزة هائلة نحو نزع السلاح العام والكامل الذي نص عليه الاتحاد السوفياتي في اقتراحه الشامل لتخليص العالم من جميع الأسلحة النووية بحلول نهاية هذا القرن . ويحظى هذا الاقتراح غير المسبوق في أبعاده وبعد نظره بتأييد جمهورية افغانستان الديمقراطية الثام وبلدان عدم الانحياز الاخرى وسائر القوى المحبة للسلام في العالم .

كما نعلق أهمية كبيرة على المبادرة الاخيرة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية ومنها الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق باقامة نظام دولي للأمن الجماعي يشمل جميع الامم . وقد قدم هذا الاقتراح بمغة رسمية الى الجمعية العامة للنظر فيه وأشار اليه السيد ادوارد شيفارنادزه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الى جانب مفهوم الامن الجماعي الاسوي في بيانه أمام الجمعية العامة أول أمس .

ويواكب جنون التسليح الذي يستحوذ على أفكار وأعمال حكومة الولايات المتحدة اتجاه خطير الى ارهاب الدولة الذي يمارس تحت شعار النزعة العالمية الجديدة ، وعن طريق تلك السيادة الشائنة تنتحل الولايات المتحدة لنفسها حق التواجد العسكري في كل ركن من أركان العالم والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والاقاليم . ومن ثم ان أيدي وكالات التجسس التابعة للولايات المتحدة وقواتها المسلحة تظهر بوضوح عمليا في جميع حالات الصراع مما يوسع من نطاقها ويجعل من حلها أمرا متزايدا الصعوبة .

وقد أدى هذا التورط بالذات الى استمرار احتلال اسرائيل الصهيونية لفلسطين والاراضي العربية الاخرى . وهذا التورط بالتحديد هو الذي أدى الى تفاقم اراقة الدماء التي يقوم بها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ضد السكان والى استمرار احتلال نظام بريتوريا العنصري لناميبيا وزيادة الاعمال العدوانية والترويع التي يمارسها ضد دول خط المواجهة .

ان تورط الولايات المتحدة هو ، على وجه التحديد ، الذى أدى الى انغماس امريكا الوسطى في حالة من التوتر وعدم الاستقرار مما يتهدد أمن نيكاراغوا الشورية وسلامتها الاقليمية وسيادتها واستقلالها . ان انخراط الولايات المتحدة هو - على وجه التحديد - الذى أدى الى تصاعد الاعمال العدائية والتنافر في جنوب شرقي آسيا ، مما يشكل تهديدا مستمرا للنظام الشعبي في كمبوتشيا ، وضغطا على جمهورية فييت نام الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

ان الولايات المتحدة هي ذاتها التي بدأت بأعمال القرصنة المسلحة ضد ليبيا . والولايات المتحدة على وجه التحديد هي التي احتلت جزيرة ديفو غارسيا احتلالا غير مشروع وحولتها الى منمة انطلاق لآعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ، مما حال دون تحقيق مفهوم جعل المحيط الهندي منطقة سلم . والولايات المتحدة هي التي جاءت الى السلطة بأنظمة فاشية وديكتاتورية كتلك الموجودة في شيلي وجنوب كوريا ، والسلفادور وفي أماكن أخرى ، بل وأبقت على تلك الأنظمة . وأخيرا وليس آخرا ، فان الولايات المتحدة على وجه التحديد هي التي تنظم مجموعات ارهابية ومجموعات المرتزقة وتدريبها وتمولها وتمدها بالسلاح لشن الحروب غير المعلنة على شعوب أفغانستان وأنغولا ونيكاراغوا وبلدان أخرى* .

ويواكب كل هذا السياسات والممارسات الاقتصادية الجشعة المتبعة من جانب الولايات المتحدة ، وهي - بحكم وضعها على قمة النظام الرأسمالي العالمي ومن خلال الاحتكارات المالية - تحرم أمما عديدة من مواردها الطبيعية والبشرية . ان عبء الدين غير المحتمل الذى يشغل عاتق اقتصادات العديد من البلدان النامية وارتفاع معدلات الفائدة المصطنعة ، وانخفاض أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ، وأوجه الاختلال في الميزان التجارى وغيرها من السمات المزعجة التي تتسم بها الحالة الاقتصادية العالمية السائدة هي كلها النتيجة المباشرة للنظام الاقتصادى الدولي المجحف الراهن الذى تفرضه البلدان الرأسمالية .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرنبرغ (مورينام) .

ان النتيجة المؤكدة المترتبة على هذه السياسات والممارسات تتجلى في الاتساع المفرط في الهوة التي تفصل بين مستويات المعيشة ومعدلات التنمية في البلدان النامية والمتقدمة النمو . ان السياسة الامبريالية المتمثلة في استخدام المساعدة الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على البلدان النامية لم تعد مقصورة على حدود العلاقات الثنائية ، لكنها تستخدم أيضا بطريقة واسعة النطاق لتقويض قدرات المؤسسات المتعددة الاطراف بغية تقليص تدفق المساعدة الانمائية الدولية الى البلدان النامية أو وقفها تماما ، ولاسيما تلك التي تجرؤ على رفض الرضوخ لاملاء الارادة الامبريالية .

توصلت البلدان غير المنحازة ، في مؤتمر قمته الثامن الذي عقد بهراري في أوائل هذا الشهر الى تحليل قاتم للحالة العالمية الراهنة ، وطالبت بوضع حد فوري لسباق التسلح وتحويل الموارد التي تحرر نتيجة لذلك صوب تخفيف معاناة مئات الملايين من البشر في أرجاء العالم الذين يعانون من الجوع والفقر والمرض والجهل . ولقد كررت مناداتها القوية بأن يقام بسرعة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس العدالة والمساواة والتعاون .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتبر ان ما وصلت اليه الحالة في الشرق الاوسط نتيجة لاستخدام القوة وانكار حق الشعوب في تقرير المصير والاستيلاء على الأراضي بالقوة . ولن يمكن تحقيق سلم دائم وشامل ما لم تسحب اسرائيل قواتها من فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ، وما لم يمارس الشعب الفلسطيني - بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية - حقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به في فلسطين . ونحن نرحب بمقترح الاتحاد السوفياتي الذي جاء في وقته تماما بتشكيل لجنة تحضيرية حتى تشرع في عملية تؤدي في النهاية الى عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط . وفي الجنوب الافريقي ، يواجه نظام الفصل العنصري انتفاضات كبيرة من جماهير الشعب داخل البلد ، وضغوطا متزايدة من الرأي العام العالمي في الخارج . ان

استخدام القوة الوحشية من قبل جنوب افريقيا قد أدى الى عكس النتيجة التي كان يتوقعها النظام العنصرى .

ان اعلان هراري الصادر عن حركة عدم الانحياز بشأن جنوب افريقيا يقترح اتخاذ المجتمع الدولي لاجراء محدد لوضع حد لنظام الفصل العنصرى البشع . ويحدونا الامل أن تتخذ الجمعية العامة القرارات التي تدعو مجلس الامن الى اتخاذ تدابير مماثلة وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونعرب عن تضامننا الراسخ مع شعب جنوب افريقيا ولطليعته ، المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا .

كما نتضامن تضامنا راسخا مع شعب جنوب افريقيا بقيادة ممثله الشرعى الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في نضاله لتحقيق الاستقلال التام لبلاده . وينبغي اتخاذ خطوات سريعة لاعطاء فعالية لاحكام القرار الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة التي عقدت في الاسبوع الماضى .

أما في امريكا الوسطى ، فان السياسات العدوانية التدخلية التي تنتهجها الولايات المتحدة تقلل بصورة خطيرة من آفاق السلم ، بل وتؤدي الى إذكاء الصراع والتنافر . ونحن نحى موقف حكومة نيكاراغوا البتاء تجاه عملية المفاوضات ، ونعرب عن تأييدنا لخطة السلم التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا والمجموعة المؤيدة لها ، والتي تشكل في رأينا أساسا صلبا للقضاء على بؤر التوتر من هذا الجزء الحيوى من امريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق بجنوب شرقى آسيا ، فاننا نود أن نقدم تأييدنا التام للمساءلة السلمية المتكررة التي تقوم بها بلدان الهند الصينية الثلاثة ، ونطلب الى بلدان رابطة أمم جنوب شرقى آسيا أن تستجيب استجابة ايجابية لتلك المقترحات السلمية .

اننا نتشاطر مطالبات المجتمع الدولى المتكررة بوضع حد لحرب الاشقاء الحمقاء الدائرة بين ايران والعراق وتسوية نزاعاتهما بالسبل السلمية المتاحة في اطار النظام القانونى الدولى .

ان موقفنا بشأن مسألة قبرص لا يزال على ما هو عليه دون تغيير . فنحن الى جانب الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية والوحدة والمركز غير المنحاز لقبرص ، ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومة هذا البلد لايجاد حل سلمي في مصلحة كل القبارصة .

كما نؤيد مقترحات حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعادة التوحيد السلمي لشطري كوريا على اساس الارادة الحرة للشعب الكوري وبمنأى عن أي تدخل أجنبي . ونكرر اخلاصنا لقضية كل حركات التحرير الوطنية وتأييدنا لاعادة الاراضي الخاضعة للاحتلال الاستعماري أو الاجنبي لسيادة أممها عليها .

ان نطاق الحرب غير المعلنة ، حرب الامبريالية والهيمنة والرجعية ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية قد اتسع ليتضمن المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وغيرها من المجالات . وعلى أساس اعترافات بعض الشخصيات ذات الرتب العليا في ادارة المخابرات الامريكية ، يمكننا أن نرى ان أكثر من ثلثي ميزانية وكالة المخابرات المركزية الامريكية المخصصة لما يسمى بالعمليات المستترة موجه لتمويل تلك الحرب وبالإضافة الى تلك النسبة هناك كميات كبيرة من الاسلحة والاموال تمنحها الدوائر الامبريالية الرجعية الهيمنة للعصابات الاجرامية .

ان الخسائر في الارواح بل والتدمير الذي لحق بشعبنا نتيجة لهذه الحرب القذرة ، وان كانت كبيرة ، فانها لم تضعف من عزمنا الراسخ على أن نواصل السعي بقوة من أجل المصير الذي اخترناه بتحقيق ثورتنا الديمقراطية الوطنية في عام ١٩٧٨ .

ان الطفرات الكبيرة التي قطعناها نحو المصالحة الوطنية وتحقيق الوئام ، على النحو الذي وضعه وأعلنه الرفيق نجيب ، الأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ، تحقق الآن نتائجها الايجابية المتوقعة . ومن الامثلة الجديرة بالذكر على ما نبذله من جهود في هذا الاتجاه زيادة توسيع نطاق الجبهة الوطنية لارض الآباء التي تضم كل المنظمات الجماهيرية والاجتماعية في بلدنا ، وادماج المجموعات والتنظيمات الديمقراطية العديدة في الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ، وتوسيع نطاق المجلس الشوري والحكومة بضم شخصيات لها احترامها ولا تنتمي الى أحزاب ، واستكمال عملية الانتخابات للأجهزة المحلية التابعة لسلطة الدولة وادارتها واعداد مشروع دستور جديد .

وفي المجال الاقتصادي ، أخذت استثمارات السنوات الاولى للثورة تؤتي ثمارها . ومن الناحية المادية ، بمعنى ما تم انجازه حتى الآن ، وخاصة في ميادين اصلاح الاراضي والري وحملة محو الامية على مستوى الدولة كلها ، تم وضع الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونفذ نصف مشاريع عامها الاول . وفي حين أن هذه الخطة قد أعدت بشكل واقعي ، فانها ستضع الأساس المتين لنمو طويل الاجل ومستمر لاقتصاد هذا البلد .

وفي الميدان العسكري ، أمكن بغضل وحدة شعبنا المتزايدة ويقتظة قواتنا المسلحة القضاء على آخر فلول المرتزقة في جيوب المقاومة المتبقية ، ولمس العشرات من رجال العصابات السابقين أنفسهم الى سلطات الدولة والمليشيا الشعبية .

وتشير كل هذه العوامل الى مستقبل ينعم بالامن والسلم والرخاء لشعبنا . ومن الطبيعي أنه سيكون لتسوية الحالة حول أفغانستان وتهيئة مناخ يسوده الوئام والاستقرار آثار مؤاتية للغاية على خطى جهودنا الوطنية .

ومنذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، ان محادثات الجوار التي تدور بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان من خلال وساطة ممثل الأمين العام ظلت تركز على صياغة المكوك المطلوبة التي ستحتوي على التسوية الشاملة للحالة التي طرأت

على جنوب غربي آسيا . ونحن اذ نعرب عن امتناننا للأمين العام وممثله ، السيد ديفغو كوردوفيز ، لما يبذلانه من مساع حميدة خلال تلك المحادثات ، فاننا نود أن نؤكد من جديد رغبة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الاستكمال الناجح والمبكر للعملية التي تؤدي الى اقامة علاقات متجانسة وطبيعية فيما بين بلدان المنطقة على أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام حق كل الدول في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والعلاقات الودية وحسن الجوار فيما بين الدول .

وتعتمد جمهورية أفغانستان الديمقراطية تمشياً مع سياستها الخارجية السلمية ، نهجاً جاداً وبنّاء وشابها في مسار تلك المفاوضات ، وهي لم تال جهداً في سبيل تهيئة جو الثقة الذي لا غنى عنه في مثل هذه المفاوضات .

وبغية الاسهام في تعزيز الثقة المتبادلة وحتى ندلل على اخلاصنا في السعي للتوصل الى تسوية سياسية ، قررت حكومتا جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي في شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ أن تعود القواعد الدائمة ستة فيالق من القوة العسكرية المحدودة للاتحاد السوفياتي التي تعسكر الآن في أفغانستان . ويحدونا وطيد الامل في أن يلقى فوراً هذا التدبير المنفرد مع التنازلات الاخرى الكبيرة والمرونة التي أبدتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية مراراً وتكراراً معاملة مماثلة من الطرف الاخر في المفاوضات . ان الاحساس بالواقعية والحنكة السياسية يتطلبان اتخاذ اجراء شجاع والتحلي بارادة سياسية لاتخاذ الخطوات القليلة الاخيرة نحو ابرام الصكوك المطلوبة ، ومباشرة تنفيذها باخلاص .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية ستكون في وضع يؤهلها للاستفادة من هذا المسار ، ونحن على ثقة تامة بأن أحداً لن يخسر بانتهاج نفس المسار .

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية) (تكلم بالالمانية وقدم

الوفد نصا بالانكليزية) : في هذا الخريف لعام ١٩٨٦ يواجه مجتمع الأمم مرة أخرى مشاكل خطيرة وقرارات على جانب عظيم من الاهمية تؤثر على مصير شعوبنا .

فنحن نتعرض لتهديد ناجم عن تفاقم الاعمال العدائية والمجاعة والبؤس . وتهدد الاخطار التعاون الاقتصادي والمالي الدولي . ويجرى انتهاك كرامة الانسان بالف طريقة . وتشن الحروب في اجزاء كثيرة من العالم ، وهناك تهديد باندلاع حرب اهلية في جمهورية جنوب افريقيا . ويضاعف من حدة الكوارث الطبيعية الكوارث التي يمتصها الانسان والتي لها آثار بعيدة المدى تتجاوز الحدود الوطنية .

الا أننا نرى أيضا بعض الدلالات الباعثة على الامل ، ففي أوروبا يتعاضد التعاون عبر الحدود الايديولوجية ويصبح قوة كبيرة لحفظ السلام . وبزخم لم يسبق له مثيل تعقد المفاوضات بين الغرب والشرق بشأن بناء الثقة ونزع السلاح . وسجل احراز تقدم مشجع . ويجرى الاعداد لمفاوضات جديدة وتتميز في سائر انحاء العالم قوة العناصر التي تسعى الى التعاون بدلا من المجابهة . ويزداد أكثر فأكثر عدد البشر الذين يدركون أننا أصبحنا مجتمعا يجاهد من أجل البقاء . وهناك ادراك سائد أن بقاء الجنس البشري يتطلب حلولاً تعاونية من أجل الحيلولة دون اندلاع الحروب ، وحماية الاساس الايكولوجي والتطورات التكنولوجية الجديدة ، والاستخدام السلمي لقاع البحار ، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، ومكافحة المجاعة والمرض ، وتلمس الحلول للمشاكل الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المديونية . وتريد شعوب العالم من حكوماتها ان تعترف بهذه الدلالات .

ان السعي من أجل التفوق والهيمنة ، ومحاولة الحصول على مزايا انفرادية ، واستغلال القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، ومحاولة اخضاع الآخرين ، ومحاولة فرض نظام اجتماعي معين على الآخرين ، كل هذه الامور تشكل تطلعات بائدة عفا عليها الزمن . وكلها جرّت الانسان مرة بعد أخرى الى الكارثة . ولم تعد شعوب العالم مستعدة لتحمل مثل هذه السياسات .

وبلدي ، جمهورية المانيا الاتحادية ، يؤيد التقدم ، والتعاون ، وحقوق الإنسان ، وتقرير المصير والسلم . إننا ننظر الى الإنسان ، في سياق تمتعه الراسخ بكرامته ، وفي سياق تغرده وحريته بوصفه مركزا لكل الاعمال . تلك القيم هي حجر الزاوية في التحالف القائم بين أوروبا الديمقراطية والولايات المتحدة وكندا . ورئيس هذه الدورة للجمعية العامة نفسه قادم من بلد سعى الى التعاون الدولي مرارا وتكرارا للتغلب على المشكلات الاقتصادية العويمة . وإنني أتمنى له وللأمم المتحدة حظا سعيدا ونجاحا كبيرا .

وأود أن أعبر عن شكري للسيد بيريز دي كوييار على عمله الممتاز ، وقراراته الحكيمة ومبادراته القيمة بوصفه الأمين العام للأمم المتحدة .

إن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وهي في سبيلها نحو تحقيق الاتحاد الاوروبي وإقامة سياسة خارجية مشتركة تتكلم هنا من منطلق مشترك . وقد تكلم سير جيفري هاو نيابة عنا جميعا بوصفه ممثلا لرئيس الاتحاد . وسأوجز آراء جمهورية المانيا الاتحادية التي ربطت مصيرها ، بشكل نهائي ، بمصير أوروبا والتي تعد عضوا مؤسسا راسخا للتحالف الغربي .

إن أوروبا التي اكتوت بنار الحروب عبر تاريخها في أحوال كثيرة ، وهي القارة التي انطلقت منها الغزوات وأعمال القوة والقهر الى كل أرجاء العالم ، أوروبا اليوم تتطلع لان تكون قارة السلم ، ومثالا لعلاقات حسن الجوار . وشعوب الاتحاد الاوروبي ، وفي مقدمتها الالمان والفرنسيون ، قد قدموا الدليل على امكانية الاستعاضة عن المشاحنات القديمة والصراعات المهلكة بالمداقة والنمو المشترك على أساس الاتحاد المتكافئ .

ومع ذلك ، فإن أوروبا تتجاوز مجتمع الإثنتي عشرة دولة . وبرغم كل شيء فإن أوروبا لا يحدها نهرا إلّا وفييرا . ومن ثم فنحن ، عند اتخاذ قراراتنا ، لا نتفاهل مطلقا عن أن هناك ألمانا أيضا يقيمون الى الشرق منا . وبوصفنا أمة تقع في وسط أوروبا ، نرى أن من واجبنا التاريخي بوصفنا ألمانا أن نخفف من التناقضات بين الشرق والغرب وأن نتغلب عليها في نهاية الامر . وسنكون ألمانا وأوروبيين طالحين

إذا ما تصرفنا على نحو مفاير . ولهذا السبب ، فخلال السبعينات ، أقمنا العلاقات بين جمهورية المانيا الاتحادية وجيرانها الشرقيين على أسس تعاقدية جديدة وهي الاسس التي لا تزال تشكل حجر الزاوية الثابت لسياستنا . وادراكا منا لمسيرة التاريخ ، نسعى الى التطوير الثابت للتعاون الالماني السوفياتي الذي يعد شرطا أساسيا لقيام سياسة واقعية قائمة على الانفراج الأوروبي .

وسنواصل على نحو مستمر عملية المصالحة الالمانية البولندية . إننا نسعى الى تحقيق تسوية سلمية مؤقتة في أوروبا بكاملها تستند الى التعاون والثقة المتبادلة . ويقع على عاتق الدولتين الالمانيتين القيام بدور هام متعاظم في هذا الجهد بموجب اتفاقية عام ١٩٧٢ المتعلقة بأساس العلاقات . ويجب علينا نحن الأوروبيين أن نطور بيتنا الأوروبي ونخطه ، وهو البيت الذي يشمل أوروبا بكاملها ، حتى يكون مكانا صالحا للعيش فيه . ويجب ألا نواصل الموافقة على تخصيص قدر ضخم من الموارد والطاقت للصراع بين الشرق والغرب .

وإذا كان الأوروبيون اليوم يدركون بوعي متزايد تماما هويتهم المشتركة ويسعون للعيش بسلام في ديارهم المشتركة فإن أبواب تلك الديار يجب أن تفتح على نحو أوسع . هذا يعني أن المرور عبر تلك الابواب من جانب من البيت الى الجانب الآخر يجب ألا يعد جريمة خطيرة . يجب أن نخلص الحدود من صفاتها القائمة على الرعب والتقسيم ومن هنا نمكّن الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة من مواصلة سعيها لتحقيق مصالحها المشتركة التي يتم بعضها بعضا والافطاع بمسؤوليتها إزاء مستقبلها المشترك في إطار التنافس السلمي ، ليتسنى لشعوبها العيش دون أن يخاف بعضها من بعض وحتى يتمكن من أن يتعرف بعضها الى بعض . يجب على الأوروبيين أن يرتقوا بعلاقاتهم الى أشكال جديدة عن طريق انهاء النزاعات المحتملة وتشجيع التعاون . إن ما نسعى اليه هو نظام سلمي في أوروبا يستند الى التكافؤ بين الجميع وحققهم المتساوي في الامن . إننا نسعى الى اقامة حالة من السلم في أوروبا تستعيد فيها الامة الالمانية وحدتها عن طريق تقرير المصير الحر .

ويعتمد تخفيف حدة التناقضات بين الشرق والغرب اعتمادا كبيرا على تطوير

العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ولهذا السبب من الضروري انعقاد اجتماع القمة الثاني بين الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف قبل نهاية هذه السنة .

كما يجب أن تغضي المحادثات الامريكية السوفياتية بشأن الاسلحة النووية والغضائية الى نتائج ايجابية . ولقد أصبح الهدف من المفاوضات المتفق عليه من جانب الطرفين على حد سواء في جنيف في ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٥ لمنع سباق التسلح في الفضاء وانهاؤه على الأرض التزاما من جانب كل شعوب العالم . ذلك الالتزام يجب الوفاء به دونما تحفظ .

إننا نعلق أهمية خاصة على المفاوضات المتعلقة بأنظمة القذائف الامريكية السوفياتية متوسطة المدى . وفي الأشهر الأخيرة أحرز تقدم وتقارب في ذلك المجال . إننا نتطلع الى القضاء الشامل على كل القوات الامريكية والسوفياتية النووية البرية المتوسطة المدى ذات المدى الأبعد . وإذا لم يتحقق هذا الهدف في خطوة واحدة ، نود أن نرى نتيجة مرحلية تغضي الى الإبقاء على أقل عدد ممكن من القذائف على كلا الجانبين ووضع حدود قصوى متساوية على المستوى العالمي والاوروبي .

إننا نريد عكس سباق التسلح في نهاية المطاف . ونحن الالمان سنبدل كل جهودنا لمساعدة هذه المفاوضات للتوصل الى نتيجة مبكرة . كما نتطلع الى اجراء تخفيضات جذرية في القوى النووية الاستراتيجية . ويجب النظر في الصلة بين الاسلحة الهجومية والدفاعية في اطارها الملائم ، كما جرى الاتفاق عليه في ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٥ .

ونحن نرى أنه من الضروري مواصلة الالتزام بأحكام اتفاق سولت الثاني ومعااهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للسيارية عام ١٩٧٢ الى حين وضع أسس تعاقدية جديدة .

خلال عطلة نهاية الاسبوع الماضي اعتمدت الدول الـ ٣٥ المشاركة في مؤتمر
ستكهولم لتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا وشيقة ختامية . وهذه
الوشيقة بشير بالامل . لقد انبثق هذا المؤتمر عن مبادرة فرنسية المانية . وفي
بداية هذا العام اعطى اللقاء المشترك لوزيري خارجية فرنسا والمانيا ، دفعة جديدة
الى المؤتمر . ويعد نجاح هذا المؤتمر انتصارا للفكر الرشيد والمسؤولية والحكم
السديد . وستنطبق التدابير المتفق عليها على أوروبا كلها من المحيط الاطلسي الى
جبال الأورال . وستزيد هذه الإجراءات امكانية تقدير السلوك العسكري للدول المشاركة
في المؤتمر ، وبذلك تسهم هذه التدابير في تخفيض عدم الثقة . ويمكن ان تسهل التقدم
في مفاوضات فيينا لإجراء تخفيض متبادل ومتوازن في القوات وقبل كل شيء يمكن ان تيسر
بدء مفاوضات بشأن الاستقرار فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية في المنطقة الواقعة بين
المحيط الاطلسي وجبال الأورال . هناك ايضا أسلحة تقليدية كثيرة في أوروبا ، وهناك
خلل في هذا المجال مما يضر بنا .

إن العرض الخاص بإجراء مفاوضات ، الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية منظمة
حلف شمال الاطلسي في هاليفاكس لا يزال قائما ، وقد ردت دول حلف وارسو ردا ايجابيا .
ويجب ان يتخذ اجراء ما قبل ان ينقضي هذا العام . كما يجب ان يكون الهدف من هذه
المفاوضات خلق حالة لا يتحدد فيها حجم القوات لدى كلا الطرفين إلا على اساس
المتطلبات الدفاعية . وهذه هي الحالة فعلا من ناحيتنا . يجب ألا ننسى أن نشوب حرب
الأسلحة التقليدية وحدها سيؤدي الى خسائر لأوروبا اليوم تزيد آلاف المرات عن الخسائر
التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية وقد تصل هذه الخسائر الى حد الإبادة
الجماعية في أوروبا .

لقد وصلت المفاوضات الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية على مستوى العالم كله
مرحلة أصبح من الممكن فيها لمجتمع الأمم في مجموعه ان يتحرر من ويلات الأسلحة
الكيميائية ، ولم يعد هناك أي سبب للابطاء في التوصل الى هذا الاتفاق .
وفيما يتعلق بالقضية الهامة الخاصة بحظر التجارب النووية ، فقد بات التقدم
فيها ممكنا . فالسلام الدائم والمستقر يتطلب وجود هياكل تعاونية في جميع المجالات .

ويتضمن هذا ، فضلا عن إجراءات بناء الثقة ونزع السلاح ، انشاء نظام مرتب يقوم على التفاعل السياسي بالإضافة الى التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي والشفافي ، على أوسع نطاق ممكن . ولا بد أن تشارك الشعوب في التبادل والتعاون وان يسمح لها بممارسة الحقوق التي وردت في الوثيقة الختامية لهلسنكي .

ونحن في أوروبا نسعى الى تحقيق هذا التطور في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والعنصران الاساسيان في هذا المؤتمر هما الامن والتعاون . إن اشتراك الولايات المتحدة وكندا في عملية هذا المؤتمر يتفق مع الحالة الامنية السائدة في أوروبا . والطبيعة المتعددة الاطراف لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تتيح لجميع الاوروبيين في البلدان الغربية والشرقية والبلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز الفرصة للمساعدة في بناء أوروبا المستقبل حيث تحدد جميع الدول ، بغض النظر عن نظمها الإجتماعية ، مصيرها الذاتي والتزامها بالتعاون مع جيرانها .

يجب أن يحدد إجتماع متابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، المقرر ان ينعقد على المستوى الوزاري في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ، الطريق لقيام نظام سلمي في أوروبا .

إننا نسعى الى ولاية لمواصلة وتعزيز المفاوضات الخاصة بتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا بأكملها وذلك على اساس نتائج مؤتمر استكهولم المشجعة ويجب ان نتخذ خطوات متعاونة لإنشاء هياكل أمنية أكثر استقرارا في مجال الأسلحة التقليدية .

وفي ميدان التعاون الاقتصادي ، نسعى الى تحقيق المزيد من شفافية الأسواق ، وزيادة التبادل وتقسيم العمل ، وأشكال جديدة من التعاون .

ويستفيد الكل اذا أصبح من الممكن أن تصل الى جميع البلدان أحدث تكنولوجيا تتعلق بسلامة المفاعلات وبالبيئة ، ولقد كانت تشرنوبل إشارة تحذير .

إن العزلة وحروب التجارة لن تخدم البشرية ، والتبادل والتعاون هما السبيل لتحقيق المهام المشتركة ولزيادة الرفاهية للجميع ولدرء الاخطار . كما أن الحلول التعاونية للقضايا الأمنية ستوسع اساس الثقة من أجل التعاون الإقتصادي والتكنولوجي .

ونود أن نحترم حقوق الانسان ونسعى الى المزيد من الاتصالات والى فرص محسنة للقاءات الإنسانية . إننا نسعى الى المزيد من التبادل فيما بين الشباب والى التعاون في مجال التعليم والى التقدم في ميدان الإعلام .

وفي هذه اللحظة بالذات هناك توقعات حقيقية لإحراز تقدم ملموس سواء في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين أو في المفاوضات التي تدور بينهما ، وكذلك في عملية الإنفراج المتعددة الاطراف والتقدم الذي يؤدي الى مرحلة جديدة ودائمة من العلاقات المثمرة بين الشرق والغرب . إن التقدم الملموس الذي أُحرز في أوروبا ينهض بالتنمية والامن والاستقرار في جميع أنحاء العالم .

ويضطلع الاتحاد الاوروبي بمسؤولياته من أجل التعاون في تنمية العالم الثالث . ونحن نفعل ذلك دون أية أطماع بسلطات سياسية ولا نرغب في فرض أي نماذج اجتماعية على الآخرين أو في إقامة مناطق للنفوذ . إننا نسعى الى تحقيق عالم يعتبر فيه تقرير المصير والعدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية والحريات الاساسية المبادئ الرئيسية للتفاعل فيما بين الشعوب .

إن الإرهاب الدولي ، وهو آفة ضد البشرية ، يوجه ضد التفاعل السلمي بين الامم وضد الحق في الحياة وضد الكرامة الإنسانية . والمهمة المشتركة لمجتمع الامم هي أن تحارب هذا الشر . وعقد قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن علامة مشجعة على أن هناك تزايدا في ادراك هذه المهمة .

ويعتبر التردي المستمر لمشكلة اللاجئين علامة على الظلم الصارخ الواقع في بعض أجزاء العالم . والتوصيات التي إنبثقت عن مناقشة المبادرة الخاصة باللاجئين التي تقدمت بها الى الجمعية العامة منذ ست سنوات ينبغي أن تؤدي الى تحسين التعاون الدولي في هذا المجال . ويحدونا الامل ان تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء في هذه الدورة التوصيات التي قدمها فريق الخبراء .

ان احترام حق تقرير المصير واحترام حقوق الانسان مسألة جوهرية بكل معنى الكلمة اذا ما اريد الحفاظ على السلم . وينطلق الطريق المباشر في هذا المجال من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ مرورا بالمهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وانتهاء بحظر التعذيب . ان مجتمع الامم باعتماده الاتفاقية الخاصة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة قد أكد مرة أخرى رغبته في مكافحة هذا الانتهاك البغيض بوجه خاص والمنظم لحقوق الانسان . والخطوة التالية ينبغي ان تتمثل في منع الاعدامات التعسفية . وسوف نواصل تأييدنا للقضاء على عقوبة الاعدام .

وبعد عامين من الآن ، أي في عام ١٩٨٨ ، ستكون قد مرت أربعون سنة منذ أن قامت الامم المتحدة بخطوة حيوية رائدة تمثلت في اعلانها الخاص بحقوق الانسان وجعلت حقوق الانسان جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي . ان الامم المتحدة بحاجة الى مؤسسات تضمن حماية أفضل لحقوق الانسان . ولتحقيق هذا الهدف فإن تعيين مفوض مام لحقوق الانسان مسألة لا غنى عنها مثل انشاء محكمة الامم المتحدة لحقوق الانسان . وباتخاذ مثل هذه الاجراءات فاننا نولي أهمية حقيقية لسنة ١٩٨٨ . ان المضطهدين والذين يعانون ينتظرون من المجتمع الدولي القيام بخطوة حاسمة وفعالة .

ويجب ألا نظل صامتين ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان . واذا وجدنا شيئاً لا يمكن احتمالها يتمين علينا ان نقول ذلك . واليوم فإن هذا ينطبق بوجه خاص على نظام الفصل العنصري غير الانساني وغير الاخلاقي ، والشكل المنتظم الذي يأخذه التمييز العنصري والمزل العنصري . وان حالة الطوارئ في جمهورية جنوب افريقيا قد أدت الى اتخاذ اجراءات تعسفية وغير قانونية . وما ازدياد عدد القتلى إلا نتيجة مروعة لسياسة موجهة ضد الناس لا يريدون شيئاً سوى العيش في بلدهم والتمتع بحقوق متساوية ودون تمييز . واذا لم يتم القضاء على نظام الفصل العنصري اللاانساني فالنتيجة الحتمية ستتمثل في المزيد من العنف بل المزيد من اراقة الدماء وفي النهاية فوضى وحرب أهلية . وحيث ان اللاانسانية لا يمكن اصلاحها انما يمكن فقط القضاء عليها ، فإن الفصل العنصري غير قابل للاملاح ولذلك لابد من القضاء عليها .

ونطالب ببدء الحوار فورا بين الممثلين الحقيقيين لجميع قطاعات السكان وهم على استعداد لاعداد مبادرة بهدف تحقيق ذلك . ونطالب باطلاق سراح نيلسون مانديلا فورا وكذلك جميع السجناء السياسيين . ونطالب برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وغير ذلك من التجمعات السياسية . ونطالب بانهاء حالة الطوارئ . ان التدابير التي اتخذها الاتحاد الاوروبي بتاريخ ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ تضي تضيقا على هذا المطلب السياسي .

ان التوتر الداخلي الذي ولده الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد انتشر في جميع أرجاء المنطقة وتزيد من تفاقمه سياسة جنوب افريقيا المتمثلة في زعزعة استقرار جيرانها . وقد زاد من تدهور هذه الحالة استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا الذي ينكر على شعبها الاستقلال وحقه في تقرير المصير . ان جمهورية المانيا الاتحادية لن تنه في شايدها لتحقيق استقلال ناميبيا في اقرب وقت ممكن على اساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وكما دعت اليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة . وما من بديل آخر للتسوية التي اقترحتها الامم المتحدة كما جاء في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في هاري قد قدم دليلا جديدا وهو ان عدم الانحياز الحقيقي عامل اساسي للسلم والاستقرار في العلاقات الدولية . ونؤيد الدعوة الموجهة الى الدولتين المتحاربتين ايران والعراق لوضع حد لاراقة الدماء في منطقة الخليج . ونؤيد الدعوة التي صدرت عن مؤتمر القمة بسحب جميع القوات الاجنبية من افغانستان وكمبوديا . وفي افغانستان كما في كمبوديا لا بد من اقرار حق الشعوب في تقرير المصير .

وبمودة مماثلة فإننا نؤيد حق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير وفي تقرير مستقبله بنفسه . ولا بد ان يتحقق ذلك في اطار تسوية سلمية للشرق الاوسط تتضمن حق جميع بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في حدود آمنة ومن ثم وجود آمن بوصفها دولا .

ونناشد المجموعات الاقليمية في جميع انحاء العالم ان تساهم في الاستقرار الدولي .

ونحتاج أيضا الى نهج تعاونية لحل المشاكل الاقتصادية الدولية ولجعل النظام الاقتصادي الدولي متمشيا مع احتياجات الغد . ويعتبر وفدي التعاون الانمائي بين الشمال والجنوب دعامة اساسية في سياسته للسعي من اجل احلال السلم . وقد تجلّى ذلك في زيادة نسبة المعونة الرسمية التي نقدمها : ففي عام ١٩٨٥ بلغت الزيادة في المعونة التي نقدمها نسبة ٩ في المائة وهذا يفوق كثيرا نسبة نمو الناتج القومي لدينا . وفي الوقت نفسه فإن مساعدتنا موجهة الى المناطق التي هي بامس الحاجة للمساعدة . ومن الجدير بالذكر ان نصيبتنا من المساعدة المقدمة الى افريقيا قد زاد من ٢٧ الى ٤٧ في المائة . كذلك فإن الحكومة الاتحادية سوف تقدم اقصى دعم من جانبها لبرنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ونعلم ان عالمنا يواجه مصيرا مشتركا واننا نتصرف وفقا لذلك وهدفنا هو تحقيق نظام تعاون عالمي يركز على المشاركة والوعي المتمثلين في تكافل الدول ، وهو نظام يمكن فيه للمبادرة الخاصة والجهود المستقلة ان تتبوء مكانها فيه .

ولا بد ان يكون الهدف الاول للتعاون الانمائي هو تحرير العالم من الجوع . ولتحقيق هذه الغاية لا بد لنا ان نمكّن الفلاحين في جميع انحاء العالم الثالث من انتاج كمية كافية من الغذاء لانفسهم ولأسواقهم المحلية . وفي معظم البلدان النامية يمكن للنمو الزراعي السريع ان يكون آلية لتحريك الاقتصادات الوطنية . بيد انه لا يمكن لكل المعونة المخصصة للمناطق الريفية ان تؤتي ثمارها إلا اذا امتنعت البلدان الصناعية عن الدخول في منافسة تخريبية مع منتجي الاغذية في العالم الثالث عن طريق دعم منتجاتها . ولا بد من وقف الانغراق العالمي للمنتجات الزراعية .

لقد تمكنا حتى الآن من السيطرة على مشاكل الدين عن طريق وضع استراتيجيات تعاونية ولكن أزمة المديونية نفسها لا تزال دون حل ، بل انها تشكل تحديا سياسيا ،

ولكن اذا ما اريد التغلب عليها لا بد للمؤسسات المالية الدولية وحكومات البلدان الدائنة والبنوك الخاصة ان تلعب دورها . ولا بد لرأس المال ان يبدأ في التدفق مرة أخرى من الشمال الى الجنوب بدلا من تمويل العجز في الميزانية في البلدان الصناعية . ومما يكتسي أهمية رئيسية احياء عملية النقل الخاص لرأس المال . لذلك فقد وقعت الجمهورية الاتحادية الاتفاقية المتعلقة بوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف التي يمكن أن تصبح أداة فعالة لبلوغ ذلك الهدف .

إلا أن البلدان المدينة ينبغي أن تعمل أيضا . إذ يتحتم عليها أن توفر الظروف اللازمة التي تؤدي إلى استعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في مستقبل بلادها . وبهذه الطريقة وحدها يمكن وقف هروب رأس المال .

وهناك مهمة حيوية أخرى وهي انعاش نظام التجارة الدولي . وأن اتفاق بونتيا دل إيستي الخاص ببدء جولة جديدة ، يعتبر بادرة مشجعة . وينبغي أن نعزز ونطور مجموعة الاتفاق العام بشأن التمريفات الجمركية والتجارة مجموعة "غات" . وعلينا أن نقوم بطريقة جذرية بنشر الاتفاقات الخاصة بالقيود الطوعية ، وينبغي أن نقلل الإعانات الزراعية المفرطة . ويجب أن نطور مجموعة "غات" وهذا يعني ادماج الخدمات والاستثمارات الأجنبية في نظام غات تدريجيا .

أن السياسات الاقتصادية ، في ظل اقتصاد دولي متشابك ومترابط على نحو متزايد ، لا يمكن أن تكون منعزلة بعد ذلك . وعلى كل بلد أن ينظر في الآثار المترتبة على سياسته الاقتصادية بالنسبة للبلدان الأخرى . وهنا أيضا ، فإن التعاون والتضامن مطلوبان . وكلما ازداد حجم البلد ازدادت مسؤوليته الاقتصادية إزاء بقية العالم .

إننا بحاجة إلى إجراء حوار شامل بين البلدان الصناعية والنامية ، حتى يتم إنشاء الهياكل التعاونية العالمية التي سوف تمكننا من التحكم في مستقبلنا المشترك . ولهذا ، فأنني أعتبر أنه من الملح أن نبش في النهاية حياة جديدة في الحوار بين الشمال والجنوب وأن نوجه ذلك الحوار صوب المسائل الأساسية التي تؤثر على المستقبل ، ومن ثم نجعل منها عاملا هاما في الاقتصادات والسياسات الدولية . وفي سنة ١٩٧٥ ، التي مضى عليها حتى الآن ١١ سنة ، عندما قمنا باتخاذ الخطوات الأولى صوب حوار واسع النطاق بين الشمال والجنوب ، كان ما حفزنا على القيام بذلك تلك الدراسة التي أجريت من جانب نادي روما بشأن حدود النمو . وإن نقص الطاقة ، والمواد الخام ، وامكانيات البيئة ، كل هذا كان يبدو على أنه القانون الذي سوف يقرر مستقبل العالم . ولكننا بدأنا الآن نشعر بأن هناك شيئا مختلفا تماما يحدث : فهناك ثورة تكنولوجية جديدة ، تقيم آفاقا واسعة وجديدة للنمو . وتسمح أشكال جديدة من

التكنولوجيا - تكنولوجيا الفضاء ، وتكنولوجيا الاعلام والبيئة - بظهور أنماط جديدة من النمو تحافظ على الطاقة والمواد الخام التي تحمي البيئة في الواقع . وان هذا التحول من العصر الصناعي الى عصر جديد لا ينطبق بأي حال من الأحوال على البلدان الغربية وحدها ولكنه ظاهرة عالمية . وان الاشكال الجديدة من التكنولوجيا يمكن ان تؤدي أيضا الى مزايا حاسمة بالنسبة للبلدان النامية بمفغة خاصة .

وان امكانيات التكنولوجيا الجينية كبيرة . ولنتذكر انه في الستينات أدت الانواع العالية الفلة من الارز والقمح الى الثورة الخضراء . وكانت الهند في ذلك الوقت تستورد الحبوب ، واصبحت الان مكتفية اكتفاء ذاتيا بل وبدأت تصدر الحبوب . وقد أنتجت هذه الانواع الجديدة بالاسلوب التقليدي عن طريق التهجين . وتوفر التكنولوجيا الجينية الان سبلا أكثر سرعة وفعالية لزراعة نباتات "حسب الطلب" ، تقاوم المرض ، وتتحمل الجفاف والبرد ، ويمكن ان تزرع وتنمو في تربة مالحة للغاية وتكون غنية بالبروتين وتستخلص النتروجين من الهواء ، ومن ثم تغني الفلاحين عن شراء أسمدة مكلفة .

ويبدو انه سوف تحدث ثورة خضراء أخرى في التسعينات ، وسوف تتجاوز آثارها آثار الثورة الاولى . والاهم انها ستشمل المناطق التي تعد الان متضررة من الناحية الطبيعية ، أو ستكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للمناطق الجافة مثل منطقة السهل الافريقي . ويمكن ان نتوقع أيضا تحسينات رئيسية فيما يتعلق بتربية الماشية . ثم هناك الفرص التي تقدمها التكنولوجيا الجينية بالنسبة للطب . وعلى سبيل المثال . فانها تبعث فينا الامل باننا نستطيع ان نطور بعض الامصال ضد الامراض الامتوائية التي تعتبر الان غير قابلة للعلاج .

إلا ان هذه الفرص الجديدة والضخمة التي تنجم عن تلك الاشكال الجديدة للتكنولوجيا قد تنطوي على بعض المخاطر التي تعتبر ضخمة وجديدة أيضا .

فالتكنولوجيا الجينية تشير بصفة خاصة مسائل لها أهمية كبرى ، اذ انها تعطي للانسان قوة لم يسبق لها مثيل للتدخل في النواحي الوراثية للمخلوقات البشرية .

وان حادث مفاعل تشيرنوبيل قد بين ان مهمة التحكم في مخاطر التكنولوجيا المتقدمة قد أصبحت مسؤولية مشتركة ، مسؤولية توحد امم العالم في مجتمع واحد ينشد البقاء وقد بدء للتو في فيينا المؤتمر الاستثنائي الذد عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمن المفاعلات الذرية . ونأمل ان يجري هذا المؤتمر مفاوضات تؤدي الى اتخاذ معايير أمن ملزمة دوليا والى وضع قانون دولي للمسؤولية عن مثل هذه الاحداث . ومن الجدير بالملاحظة ان المؤتمر يعقد تحت اشراف الامم المتحدة ، فالامم المتحدة قد أصبحت محفلا لا غنى عنه لمعالجة المسائل التي تقرر مستقبل عالمنا .

إلا اننا لا ينبغي ان نقبل ان تكون الطاقة النووية هي الرد النهائي على متطلبات الطاقة للانسان ، وعلينا ان نسمى هنا سويا من أجل ايجاد مصادر جديدة . ولايمكن ان نضمن اليوم حماية البيئة من قبل دولة واحدة عندما تعتمد على مواردها الخاصة . فان الطاقة الاشعاعية ، كما رأينا ، لا تقف عند الحدود الوطنية ، وكذلك الحال بالنسبة لتلوث الهواء والمياه . وهذا يستتبع ان حماية البيئة لم تعد أمرا تعالجه كل دولة على انفراد كما يحلو لها .

ان التقدم الذي احرزته التكنولوجيا الانسانية لآلاف السنين في قهر الطبيعة يبدو من الضالة بحيث يمكننا ان نتجاهل آثاره العامة . فقد بدت الطبيعة غير قابلة للتدمير أو الاستهلاك . إلا انه قد تحقق الآن ان التكنولوجيا قد اتخذت أبعادا تهدد بتدمير التوازن البيئي للطبيعة . واننا نعيش اليوم في صدمة ذلك الاكتشاف . ولم تعد الامور كما كانت من قبل . فالسياسة البيئية الدولية أصبحت مهمة حيوية . فهي ضمان للمستقبل ، وطريق العمل الذي ثمليه مسؤوليتنا عن مستقبل الاجيال . وفي هذا المجال ، تواجهنا مهام اساسية تدخل تحت ما يسمى السياسة المحلية الدولية ، وهو املاح يدل على ضرورة ان نعمل سويا .

هذه الاشارات القليلة توضح وحدها التحدي الذي يواجهنا جميعا في هذه الثورة التكنولوجية الجديدة . إن ما ينبغي القيام به هو - واسمحوا لي أن اقتبس هنا من تقرير الامين العام الى جمعيتنا :
"ادارة مخترعات العقل البشري بصورة سليمة ولغائده الجميع" .

(A/41/1 ، ص ١٠)

اننا بحاجة الى حوار بين الشمال والجنوب يكرس لهذه المسائل . وينبغي ان يكون هذا الحوار حوارا يناقش ، كنقطة بداية له ، التغيرات الهيكلية الهائلة التي تحدث حاليا في العالم ويواجهها بأسلوب شجاع وتقدمي . فاننا بحاجة الى سياسة عالمية تفهم فيها المشاكل التي تواجه البشرية باعتبارها مهام لها . وان الانسانية التي أصبحت مجتمعا يسمى الى البقاء ، ينبغي ان تسلم بمسؤوليتها ازاء الاجيال الحاضرة واجيال المستقبل .

والامم المتحدة هي المحفل الذي ينبغي ان تناقش فيه هذه السيادة . وينبغي ان يحدث هذا مع اعطاء الاعتبار الواجب لهوية جميع الشعوب التي قدم كل منها اسهامات فريدة في التاريخ البشري وفي حضارات العالم . وان احترام الآخرين يستتبع أيضا احترام هويتهم الثقافية . لذلك ينبغي لمنظمتنا الدولية ان تشجع الحوار الثقافي على النطاق العالمي الامر الذي من شأنه ان يحول دون غمر الثقافات الوطنية بفعل المؤثرات الخارجية ، وان يبرز تنوع المنجزات الثقافية لمالح الجميع .

أوضحت مرة أخرى الحاجة الى التعاون على نطاق عالمي بروح من الثقة المتبادلة من أجل حل القضايا الدولية الرئيسية التي تواجهنا . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا نحتاج الى الامم المتحدة بوصفها منظمة دولية سليمة ، ومحفلا تسود فيه الشفافية واطارا تفاوضيا لا غنى عنه . وهي تستمد قوتها من عالميتها ولهذا السبب ينبغي تمثيل جميع الشعوب هنا بما في ذلك الشعب الكوري . وينبغي ان نفعل كل ما في وسعنا من أجل الحفاظ على فعالية الامم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية يتعين علينا ، نحن الدول الاعضاء ، ان نراعي بالكامل التزاماتنا الناشئة عن الميثاق . كما يتعين على الجمعية العامة في هذه الدورة ان تحقق نتائج ايجابية في مناقشتها للتدابير الرامية الى زيادة فعالية الامم المتحدة على أساس تقرير الثمانية عشر خبيرا .

وتؤيد حكومتي الآراء التي أوجزها الأمين العام في تقريره بشأن دور الامم المتحدة في العلاقات الدولية والاملاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز المنظمة . ويرحب وفدي بما قام به الأمين العام من تحديد واضح للأهداف التنفيذية لعملية الإصلاح . ان الامم المتحدة بحاجة الى املاحات حتى تظل قوية فعالة . ومن جانبنا ، أننا نحتاج الى امم متحدة قوية فعالة حتى يمكن ضمان بقاء البشرية عن طريق تعاوننا هنا في هذه المنظمة .

السيد أورزكوفسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية ؛ وقدم الوفد النمسي

بالانكليزية) : أود في البداية أن أتقدم بخالص تهاني وفدي الى السفير شودري ممثل

بنغلاديش على انتخابه رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ونحن نرحب به بومفه ممثلا لبلد تربطه ببولندا وشائج من الصداقة .

تجتمع الامم المتحدة للمرة الحادية والاربعين لكي تقدم ردا على مؤالين اساسيين . هل حالة الامن الراهنة تفي بتطلعات البشرية ؟ وماذا يمكن أن نقوم به - بل ماذا يجب أن نقوم به - لتخليص العالم من مخاطر العصر النووي وضمان بقاء الجنس البشري ونمائه المطرد ؟

ان التباين بين حالة الامن القائمة الان وحالة الامن التي يتطلع اليها المجتمع الدولي بات واضحا على نحو متزايد . ان العبقرية الانسانية قد حفزت الى تحسين ادوات الدمار الذاتي وكل نجاح في هذا الصدد ليس من شأنه إلا الاسهام في احتمال اندلاع حرب عالمية . ولهذا السبب على وجه التحديد يحدد المجتمع الدولي بكل وضوح ان قيمتيه الساميتين هما السلم والامن .

وحتى الآونة الآونة الاخيرة ، اقتصر جوهر السلم على المجال العسكري . واليوم في ظل ظروف التكافل بين بلدان العالم المتزايد اكثر من اي وقت مضى وتوازن القوى ، بغض النظر عن التوجه السياسي او الايديولوجي ، لابد ان نخلص الى أن امن كل دولة ينطلق من قاعدة أوسع . ولدى النضال في سبيل تحقيق عالم أكثر أمنا ينبغي أن نبجس قبل كل شيء المصالح المختلفة للدول والامم وأن نتعرف عن القاسم المشترك . وهذا القاسم المشترك يتكون من عنصرين : السلم والتنمية .

وان القيام بجهود للتعرف على هذا القاسم المشترك لا يعني ان المصالح المتعارضة سوف تختفي . ولكن أهم ما في الامر هو أنه لا ينبغي حسم هذا التناقض عن طريق الصراع المسلح . وهذا ممكن بشرط تحقيق أمن متناقص في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، يستجيب في نفس الوقت للشواغل الامنية لجميع دول ومناطق العالم .

ان الامم المتحدة قد أقامت هيكلا للسلم يقوم على الردع المتبادل ، وذلك على النقيض مما قصده الميثاق . لقد وجدت نفسها عند حافة الهاوية النووية تتلمس طريقها

في حذر متوهمة ان احدا لن يتخذ الخطوة الاخيرة نحو الحافة ولكن مع استمرار سباق التسليح تصبح الحافة اقرب والهاوية اعمق . وعلى الأمم المتحدة الان أن تختار بين البقاء والفناء . وقد بات الخيار بين الأمرين اليوم أكثر حتمية من أي وقت مضى .

ان الخيارات السهلة مغرية ، واقصد القيام بخطوات قليلة لا تتناسب مع تطلعاتنا الكبيرة في أن يسود الحس السليم وأن يحدث تحول الى الأفضل تلقائيا . بيد أن عبر التاريخ تعلمنا أن نحترس من الحلول السهلة ، وأن نختار الخيار الصحيح ، وإن كان صعبا . ان هذا الخيار - الصحيح - يتطلب قدرا من الحكمة والشجاعة يتناسب مع الأخطار الموجهة لقيم الانسان السامية .

وينبغي للأمم المتحدة أن تكمل عملية اقامة الامن الدولي من القمة - أي عن طريق قرارات وترشيحات بين الحكومات الأعضاء - بممارسة وضع أسس تلك العملية من القاعدة ، أي بدءا بأذهان الشعوب .

ان الامن العالمي المتكافئ غير قابل للتجزئة ينبغي أن ينبع من الارادة السياسية للدول ممثلة في السياسات التي تتبعها الحكومات . وتمشيا مع مصالح البشرية جمعاء ينبغي للأمن أن يبنى ، قبل كل شيء ، بالوسائل السياسية . ان لوقت يمضي بسرعة . ولا يمكن أن نتحمل ترف انتظار القيام بهيكل شامل والاحكام التشغيلية لنظام كامل ينبع من عملية تفاوضية . بل لابد من اتخاذ اجراءات محددة فورا .

ان الحيلولة دون قيام حرب عالمية هي انجاز الأمم المتحدة الذي لا يرقى اليه الشك . ان "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" ، وأن نضمن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية - هذا هو الهدف الذي لايزال أساسيا لهذه المنظمة . وفي مواجهة التهديد بالفناء الكامل ، تتخذ الدعوة الى نبذ الحرب مغزى يزداد كثيرا عن ذلك المغزى الذي حركه وعي وعمل واضعي الميثاق .

ان بولندا التزمت دائما وسوف تلتزم التزاما دقيقا باغراض ومقاصد الميثاق . وسوف تهذل دائما قصارى جهدها من أجل الحفاظ على السلم ودعم الامن الدولي ، تمشيا مع المفهوم الرئيسي من عضويتها في الأمم المتحدة وأنشطتها في اطار أسرة الأمم المتحدة .

وان تلك المشاركة من جانب بولندا والدول الاشتراكية بصفة عامة قد تأكدت في الآونة الأخيرة من خلال عزم هذه الدول على إقامة نظام شامل للأمن الدولي واقتراح خطوات محددة لتحقيق هذا الهدف . وقد فصلت هذه الخطوات في طلب إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

هناك وجهة نظر اجماعية اليوم بأن أهم المشاكل الحرجة التي تواجهها البشرية هي كبح سباق التسلح على الأرض ومنع امتداده الى الفضاء الخارجي . وان تحقيق وتوطيد أرضية موضوعية لوجهة النظر هذه هما أساس المبادرة التي قدمها الرئيس البولندي فويسيك ياروزلسكي في الدورة الأربعين للجمعية العامة بهدف قيام خبراء بارزين من مختلف الجنسيات ، وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بإعداد دراسة حول النتائج المختلفة لتسليح الفضاء الخارجي .

وفي هذا العالم الذي يسوده الفكر الرشيد ، هناك من يشير المخاوف وينبه الى خطر اندثار القيم الانسانية أكثر من أي وقت مضى . لقد استمعنا الى ذلك في مؤتمر المفكرين من أجل مستقبل سلمي في العالم الذي عقد في وارسو في كانون الثاني/يناير الماضي . وللأسف ، ففي نفس هذا العالم ، هناك على ما يبدو أرضية خصبة ملائمة تفنيد أساطير عديدة تنطوي على أخطار جمة . وان عددا من الحكومات التي تشارك في سباق التسلح مشاركة فعالة تدعي ان تعزيز برامج التسلح هو أمر ضروري للمحافظة على أمنها القومي . والمفارقة الكبرى لسباق التسلح تكمن على وجه التحديد في حقيقة أن أولئك الذين يشاركون فيه انما يساهمون بأنفسهم في زيادة المخاطر التي تواجه أمنهم القومي . فهل يمكن حقا للبشرية ان تصر على هذه حماقة ؟

وأود أن أكرر من جديد ان الوسيلة الأكثر فعالية ، من وجهة نظرنا ، لتعزيز الأمن والسلام هي التخفيض من حدة المواجهة واتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح . ولقد قدم الاتحاد السوفياتي وبولندا والدول الاشتراكية الأخرى ودول عدم الانحياز عددا من المقترحات المحددة في هذا الخصوص . وكل ما ينبغي فعله هو أن نتابع هذه المقترحات . وللأسف الشديد ، فبالنسبة لنزع السلاح وبصفة خاصة في مجال أسلحة الدمار

الشامل ، نلاحظ وجود اتجاهات مناقضة لذلك تماما . ومن ثم ، نجد ، من جهة ، ان هناك مبادرة تدعو الى القضاء على الاسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومن ناحية أخرى ، اتخاذ قرار للرجوع عن اتفاقات قانونية دولية اختبرها الزمان وساعدت على الحد من الاسلحة النووية . ومن جهة ، هناك تجميد انفرادي للتجارب النووية تم تمديده مرات عديدة . في حين يقوم آخرون بشكل متزايد بإجراء هذه التجارب . ومن جهة ، هناك دعوة للقضاء على الاسلحة النووية بنهاية هذا القرن واقامة مناطق خالية من الاسلحة الكيميائية ووقف انتشار الاسلحة ، في حين تجري الاستعدادات للبدء بإنتاج الاسلحة الشناثية .

ولا أجد ضرورة لذكر أسماء مؤيدي هذه الاتجاهات . فإن المفزى من هذه القائمة يجبرنا على أن نفكر بالطرق المختلفة التي يرسم بها مستقبلنا المشترك في شتى بقاع العالم . ونحن ، في بولندا ، لا نتردد في استخلاص النتائج . ولهذا السبب بالتاكيد فإننا مهتمون ، نحن ودول أخرى ، بتطور بناء للحوار السوفيياتي - الأمريكي حيث أنه يتناول مسائل ذات أهمية بالنسبة للبشرية قاطبة تتعلق بكبح سباق التسلح والحد من الاسلحة النووية . وللسبب ذاته ، ابدت حكومة بولندا تأييدها لاعلان دلهي لزعماء الدول الست والمبادرات الواردة فيه والمتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع تسليح الفضاء الخارجي ووقف سباق التسلح .

وهناك جانب آخر من سباق التسلح أود أن أشير اليه من هذه المنصة . ان بعض الدول الغربية الكبرى تعتبر ان فرض سباق التسلح على الدول الاشتراكية أداة لمرقلة وابطاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومثل هذه السيامة يجب أن تعارض على نحو حاسم .

ان الأمن العسكري هو بالدرجة الاولى قضية عالمية ، ولكنه أيضا يتسم بأبعاد اقليمية هامة ، كما يلاحظ ذلك في أوروبا ، مهد الحربين العالميتين - وان أوروبا هي التي يجب أن ينظر فيها الى نزع السلاح بطريقة شاملة تجمع بين القضاء على اسلحة الدمار الشامل وخفض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة . وهذا هو ما اقترحتته على

وجه التحديد الدول الاطراف في حلف وارسو في نداء بودابست الموجه الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) وكل الدول الاوروبية الاخرى . ويتسق البرنامج المقترح لخفض الاسلحة مع خطورة الموقف السائد ولا يتضمن شروطا مسبقة وهو مفتوح للمفاوضات الجادة . وان تنفيذه سيؤدي الى التخفيف ، الى حد كبير ، من خطورة وقوع الحرب في أوروبا وفي العالم كله . وعلاوة على ذلك ، فإنه سوف يمهّد السبيل لاحتراز التقدم في مفاوضات نزع السلاح فيما يتعلق بأوروبا وخاصة تلك التي تعقد في فيينا .

لقد كانت دول المجموعة الاشتراكية أول من يقدر فكرة أن تكون النظرة الاقليمية لتوازن القوى محبوبة بمفهوم اقليمي للأمن . وان الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي تعتبر دعامة كبيرة للأمن والتعاون في تلك القارة هي خير دليل على هذه الفكرة . فلقد سلمت بأن أوروبا المستقبل القائمة على التعاون يجب أن يسود فيها الأمر الواقع من الناحيتين الاقليمية والسياسية ، حيث أن شعوبها تود العيش ضمن حدود آمنة وضعت على اثر الحرب العالمية الثانية وفي ظل الانظمة السياسية التي اعترفت بها هذه الشعوب على أساس أنها تقدم أفضل ضمان لتنميتها .

ولقد تم تسوية النزاع القائم في أوروبا على أساس التعايش السلمي والاعتراف بأن التوازن الأوروبي هو توازن ذو صفة دائمة سياسيا واقليميا على حد سواء . ومع ذلك ، فمن الصعب أن نتجاهل حقيقة أن ليس كل الاطراف المعنية تريد قبول هذه النتيجة أو قادرة على القيام بذلك . ويبدو أنهم لا يتفهمون أن البشرية لن تسوي أبدا بعض حساباتها مع التاريخ . واليوم ، هناك قوى سياسية وافراد يميلون الى تقبل - بل وتشجيع - التشكيك في الحقائق السياسية والاقليمية في أوروبا ويذكرون بذلك من جديد لهيب النزعة الرجعية المشؤومة الرامية الى تعديل الواقع السياسي . ان تلك الاتجاهات تمثل عقبة أساسية في طريق اقامة أوروبا أكثر أمنا .

وتعلق بولندا أهمية كبيرة على تعزيز العملية التي بدأت في مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ وتوسيع نطاقها بحيث تغطي كل المجالات الخاصة بالعلاقات الدولية ، وهذا كفيل بأن يؤدي الى تطوير نظام الأمن والتعاون في أوروبا . إلا أن عملية مؤتمر

هلنسكي تحتاج الى الدعم والتطوير بشكل دائم . وقد عقدت بولندا العزم على أن تساهم مساهمة بناة وفعالة في هذه العملية .

وفي رأينا ، ينبغي الاستفادة بشكل كامل من اجتماع فيينا المقبل للـدول المشاركة في مؤتمر هلنسكي بغية توليد زخم جديد لهذه العملية . ومن الضروري جدا ان يفضي هذا الاجتماع الى اعتماد وثيقة ختامية يتفق عليها ، حيث لم يسفر مؤتمر خبراء أوتاوا وبيرن أو اجتماع بودابست الثقافي عن اعتماد مثل هذه الوثيقة .

ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر ستكهولم لبناء الثقة وتدابير الامن يشكل مثالا يجب أن يحتذى به يبين كيف ان حسن النية والسعي الى التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بعملية التفاوض يمكن أن يساعد على وضع موك دولية قيّمة .

ولا يقتصر اهتمام بولندا على الخطوات التي يجري اتخاذها الآن . فنحن نفكر باهتمام في مستقبل أوروبا والعالم أجمع . واسترشادا بهذا الاهتمام قال فويسيك ياروزلسكي قبل بضعة أيام ما يلي :

"بعد ثلاث سنوات سنحيي ذكرى مرور خمسين عاما على اندلاع الحرب

العالمية الثانية . ويسعدنا أن نستضيف في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ اجتماعا لممثلي الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلنسكي المكرس للمشاكل الحيوية للسلم والامن والتعاون في أوروبا . ونتطلع الى أن تصدر رسالة سلم من عاصمتنا ، من هذا البلد الذي كان أول من تعرض لعدوان الحرب العالمية الثانية وأعمالها البشعة . ونتطلع كذلك الى نتائج مشتركة نستخلصها من أكبر حروب العصر بغية التوصل الى تفهم أفضل واتفاق شابت بين دول قارتنا" .

ان النزاعات الناجمة عن المصالح المتناقضة ينبغي أن تسوى بالوسائل السلمية على أساس معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا . واذا كنا جميعا في هذه القاعة نعطي تفسيرا واحدا لمعنى السلم والامن لما كان لهذه العقيدة بديل آخر .

ومن المؤسف أن هناك فجوة عميقة بين الواقع من ناحية وتطلعات ومطالب الشعوب من ناحية أخرى . وستظل تلك الفجوة فائرة ما لم تتوقف الأعمال التي يأتيها البعض من منطلق القوة والتي لا تعدو كونها إرهابا تمارسه الدولة . ولن تتلاشى الفجوة مادامت الصراعات الإقليمية الدامية لا تجد حلا على طاولة المفاوضات .

إن التباطؤ في اقرار حلول تفاوضية حقيقية في الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى والمناطق الأخرى من العالم يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي . كما أن الأمر يقتضي بصورة ملحة تنفيذ مبادرات السلم الجادة الرامية الى تخفيف حدة التوتر ، ومنها على سبيل المثال مقترحات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية .

واليوم ، ومع تزايد التهديدات المحدقة بنا ، تتجلى ، أكثر من أي وقت مضى ، أهمية القانون الدولي والحاجة الى تطويره . وإزاء انتهاك العديد من الدول لقواعده الأساسية ينبغي التصدي على نحو حاسم لحماية التشريع الأساسي والقانون العرفي للأمم والذي هو تراث البشرية بأسرها وأساس العلاقات الدولية السلمية . وينبغي ألا نتناول قواعد القانون الدولي من الناحية الشكلية وإنما بطريقة خلاقة وذلك باعتبارها مكوكا وضمانات تكفل التعاون الدولي المنصف .

ويجب ألا يقتصر مفهوم الأمن على مجرد تخليص البشر من التهديد بالإيذاء المادي المباشر . بل ينبغي ان يعني أيضا توفير الظروف المادية للتشجيع على بلوغ الأهداف التي حددتها كل أمة لنفسها ، الأمر الذي يمكن تحقيقه بعدة طرق من بينها المشاركة الفعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يضفي أهمية متزايدة على الأمن في ذلك المجال حيث اضحل بشكل ملموس في السنوات الأخيرة .

نحن نشهد باطراد تعاظم مظاهر أزمة الاقتصاد العالمي وهي : اضطراب العلاقات التجارية والنقدية والمالية والتعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين الدول وتسردي الحالة الاقتصادية في البلدان النامية . وترسخ تلك المظاهر ينذر بعواقب وخيمة ومن ثم يقتضي الأمر اتخاذ تدابير مضادة جذرية . وتحقيقا لتلك الغاية يجري النظر في

اتخاذ خطوات محددة من منطلق مفهوم الامن الاقتصادي الدولي الذي طرحه الاتحاد السوفياتي . وأود أن أشير الى جانب واحد - وان كان جانبا بالغ الأهمية من جوانب ذلك المفهوم ألا وهو ضرورة التصدي لممارسة ادخال الاعتبارات السياسية والايدولوجية في العلاقات الاقتصادية الدولية واستخدام السلاح الاقتصادي لتحقيق أغراض سياسية وايدولوجية عن طريق الضغط وفرض القيود .

ونظرا لحالة العلاقات الاقتصادية القائمة حاليا ينبغي ألا يقتصر الجهد على الحلول المنهجية الكلية بل ينبغي أيضا اتخاذ خطوات جزئية . ويمكن أن ينطبق ذلك على مشكلة الديون والتنمية . فقد أصبحت هذه المشكلة من الحدة والضرر بحيث بات السعي الى ايجاد حل منهجي لها غير مجد . وفي اعتقادنا أن المبادرة التي قدمها فويسيك ياروزولسكي في الدورة الاربعين للجمعية العامة بشأن انشاء مركز للبحوث المتعلقة بالديون والتنمية على الصعيد الدولي تحت اشراف الامين العام تعتبر مساهمة لها أهميتها في السعي للعشور على علاج ناجع في هذا الصدد .

كما يمكن تدعيم أسس الامن الاقتصادي الدولي عن طريق التوسع في مصادر النمو الاقتصادي والاستفادة بجميع الاحتياطات ويمكن أن يتحقق ذلك بعدة طرق من ضمنها التعاون الدولي النشط في استخدام الغضاء الخارجي والطاقة النووية في الأغراض السلمية . وقد بينت الاحداث الاخيرة الأهمية الحيوية للتعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية . ويمكن أخيرا ان يتحقق ذلك عن طريق التسليم بوجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، وعن طريق اعادة تخصيص جزء ، على الأقل ، من الموارد التي تهدر على سباق التسلح من أجل أغراض التنمية .

وتتوقف فعالية الاقتصاد لدرجة كبيرة على حالة البيئة التي تعتبر صيانتها شرطا ضروريا لبقاء الانسان . واذا كان هناك شعور حقيقي بالتضامن بين بني الإنسان فإن قضية حماية البيئة يجب أن تسمو على جميع الخلافات الوطنية أو السياسية أو الجغرافية . والواقع أن هذه الاعتبارات هي التي دفعت بولندا الى تقديم اقتراحها الى الجمعية العامة في دورتها السابقة داعية الى قبول التدفق الحر للخبرات والتراخيص والمعارف المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية بإعتبار ذلك مبدءا أساسيا

يشمل العالم كله ، وكانت الافكار التي قدمها يوم ٢٣ ايلول/سبتمبر السيد جوليو اندريوتي وزير خارجية ايطاليا في هذا الصدد ذات أهمية بالغة .

وتمتد بولندا أن مسألة الأمن في العلاقات الاقتصادية الدولية مسألة ذات أهمية رئيسية . وقد أكدت بولندا هذه الحقيقة في استراتيجيتها الإنمائية للعقود المقبلة ، وزيادة حصتها في تقسيم العمل الدولي ، وزيادة انفتاح اقتصادها كما يتضح من عودتها الى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة ومبادراتها الخاصة ببناء الثقة في العلاقات الاقتصادية . وتسمى بولندا الى توسيع نطاق تعاونها الاقتصادي مع جميع الدول على اساس مبدأ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة . واهتداء بهذه المبادئ فإننا ندعو ايضا الى التطبيق الكامل للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات وليس في المجال الاقتصادي وحده .

ونقتبس هنا ما جاء في النظام التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حيث يقول ان حصون السلم يجب ان تقام أولا في عقول البشر لان التعاون الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن لا يمكن أن يثمر إلا اذا نبتت جذوره في تربة الثقافة . وقد لاحظنا مع الارتياح أن السنة الدولية للسلم تحولت الى حملة عالمية واسعة تهدف الى مخاطبة العقول والضمائر . وسيكون تعزيز انجازاتها في دعم فكرة السلم أفضل دليل على حسن النية والرغبة في الإتفاق بالنسبة لمسألة ينبغي ان تضعها البشرية في المقام الاول .

وقد تقدمت بولندا الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين باقتراح بأن تركز المنظمة اهتمامها على عملية اعداد المجتمع للمعيش في سلام . ولاحظنا بارتياح بالغ أن هذه الفكرة كانت لها الصدارة في الاحتفال بالسنة الدولية للسلم . ونحن على اعتقاد بأن ذلك سيحدد بالبشرية الى تعميق اهتمامها بأهم حقوقها - وهو حق المعيش في سلام - بل وادراكها لضرورة الانخراط بشكل ايجابي في الدفاع عنه .

واذا كان حق المعيش في سلم هو أهم حقوق الإنسان فإنه بطبيعة الحال ليس الحق الاوحد . وفي اعتقادنا ان التعاون الدولي لممارسة مجموعة واسعة من حقوق الانسان يعد عنصرا اساسيا في دعم السلم في العالم أجمع . واسمحوا لي أنؤكد أن الهدف الرئيسي

هو التعاون وليس الحرب الايديولوجية ولا الحملات الصليبية المعادية للشيوعية .
ولذا ينبغي أن يجرى هذا التعاون على اساس صكوك قانونية دولية توضع بالاشتراك بين
مختلف الاطراف ويحترمها الجميع . ويبدو لنا من هذا المنطلق أن تقنين المجالات
المختلفة لحقوق الانسان من شأنه أن يكون له دور ايجابي في هذا الصدد . ولهذا السبب
بالذات دعت بولندا منذ عدة سنوات - وستستمر تدعو الى وضع اتفاقية حقوق الطفل .
ونعتقد ايضا أن دور الاسرة جدير بأن توليه الامم المتحدة قدرا اكبر من
الاهتمام . وفي نيتنا أن نقترح على الجمعية العامة أن تنظر في امكانية أن تعلن في
وقت مقبل سنة دولية للأسرة .

وتصادف السنة الحالية ذكرى مرور عشرين عاما على اعتماد المهددين الدوليين
الخاصين بحقوق الانسان وهذه فرصة لتقييم ادائهما . ونحن نشعر بارتياح كبير للدور
الهام الذي اضطلع به المهدان في تعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الانسان
وتطويرها في العالم أجمع وفي سن التشريعات الداخلية المناسبة . وسوف نموغ هذا
التقرير في مشروع قرار مناسب سيقدمه الوفد البولندي خلال هذه الدورة .

وفي الوقت نفسه ، لا نستطيع إلا أن نلفت الانتباه الى اختلال التوازن المزعج بين الاهمية التي تعطى في عمل الامم المتحدة لحقوق الانسان والمرتبة غير المرضية التي تعطى للمشاكل الاجتماعية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن ثمة صلة مباشرة لا انفصام لها ، بين كرامة الإنسان وحريته من جهة ، والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى . وإن ممارستها ممارسة تامة هي أساس الاحترام التام لحقوق الانسان . وما لم ترفع مرتبة مشاكل التنمية الاجتماعية في أنشطة الامم المتحدة ، ولا سيما أنشطة لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة - التي يمكن للمضمون التقدمي لآعمالها أن يؤثر في الحالة الاجتماعية في العالم - فإن المعاملة المجحفة التي تلقاها هذه المشاكل في الوقت الحاضر يرجح أن تزداد سوءا .

وإن إقامة نظام للأمن الشامل مهمة تمثل تحديا بالغا . ولا بد للنجاح في هذه المهمة من الإفراج عن جميع الموارد التي نعرفها والتي ينبغي أن نبشع عنها . ومن المؤكد أن الموارد الاولى موجودة في توطيد وتنمية منظومة الامم المتحدة كإطار للتفاعل الإيجابي فيما بين أعضاء أسرة الامم . وعلى ارادة الدول الاعضاء ، ولا سيما الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، يتوقف ما اذا كانت المنظومة ستؤدي وظائفها بقدر ما هو مطلوب وبقدر امكانياتها الأصلية ، أم تستسلم للآزمة القائمة على دوافع سياسية .

وبولندا على علم بالصعوبات المالية التي تواجهها منظماتنا . ونحن نؤيد تخفيض تكاليف تشغيل الامم المتحدة ، ولكن مدى هذا التخفيض يجب أن تقرره الحاجة الى المحافظة على قدرة الامم المتحدة على أداء وظائفها الدستورية بموجب الميثاق .

إن هناك قيما ذات أهمية خاصة ، بل فائقة ، لجميع البولنديين . ألا وهي استقلال وطن الآباء وسيادته وعلامته الإقليمية وأمنه وملكه . وإن سياستنا الخارجية مكرسة تكريسا تاما للدفاع عن هذه القيم وتوطيد أركانها . وبولندا تؤيد بحزم التعايش السلمي للدول ذات النظم السياسية المختلفة . ولا يمكن مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهنا اليوم من قبل أي نظام بمفرده . ولذلك ليست غريزة حب البقاء

وحدها هي التي تدفعنا الى التحرك اليوم ، وإنما معرفتنا أيضا بضرورة التعاون الرشيد . والسلام على جانب عظيم من الامة مما يستدعي بذل جهود كبيرة للتوصل الى حل وسط للمحافظة عليه .

والامم المتحدة تمثل إطارا مجربا لمثل هذا التعاون . وبولندا ، كواحدة من الدول الاعضاء المؤسسة لها ، تنضم عن قصد وباستمرار دائما الى صفوف الدول التي تستطيع الامم المتحدة أن تعتمد عليها في جميع الاوقات في السعي الى تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه . واننا نتابع ببالف التقدير الجهود التي لا تكل التي يبذلها الامين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيريز دي كوييار .

وإن المقترحات والمبادرات التي قدمتها بولندا في وقت سابق بشأن المناطق الخالية من الاسلحة في أوروبا وبشأن الامن الاوروبي ، وكذلك التي قدمتها في الدورة الاربعين للجمعية العامة ، إنما نبعت جميعها من إيماننا بأن المنظمة لا تستطيع أن تقف موقف المتفرج ازاء البحث عن حلول فعالة لمشاكل عصرنا هذا الكبرى .

وان جمهورية بولندا الشعبية لن تالو جهدا في المستقبل ، كما كان دأبها في الماضي ، في الإسهام بتعزيز وتوطيد دور الامم المتحدة في العالم اليوم .

السيد اندرسن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قمنا في

الاسبوع الماضي في السويد بإحياء ذكرى داغ همرشولد ، الذي قضى نحبه في خدمة الامم المتحدة قبل حوالي ٢٥ عاما . وكانت تلك المظاهر تقديرا للعمل غير العادي الذي قضى فيه حياته ، كما كانت تعبيراً عن تأييد شعب السويد للأمم المتحدة . وقد شدد أولوف بالم كثيرا على هذا التأييد في دورة الجمعية العامة الاربعين ، التي احتفل فيها بالذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة ، والتي انعقدت في الخريف ، حيث قال :

"ونحن جميعا ندرك مشاكل المنظمة ونذكر نجاحها واخفاقها . ولكن

تجربة السنوات الاربعين الماضية لم تضعف من تفانينا من أجل المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق . والاهم من ذلك ، إننا ننظر الى عالم اليوم ولا نزال مقتنعين بأن الامم المتحدة إنما هي في بداية تاريخها" .

(A/40/PV.43 ، ص ٦٤)

لقد كان أولوف بالم محقا . فالامم المتحدة محفل لا غنى عنه للتعاون بين الدول في عالم يزداد فيه التكافل . لقد تعهدنا نحن الاعضاء في الامم المتحدة على الامتثال لمدونة سلوك معينة . ويوجد تحت تصرفنا آلية مجربة للتفاوض ومكان قيّم للاجتماع . ولا يمكننا أن نأمل في خلق عالم أكثر سلما وعدلا إلا اذا استخدمنا هذه الموجودات استخداما سليما وتقيدنا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الامم المتحدة . بعد قليل ، سنبدأ النظر في كيفية تجاوز الامم المتحدة للآزمة الراهنة ، التي تهدد وجود المنظمة ذاتها . ولا يمكن للحلول أن تكون تقنية بصورة أساسية ، ففي النهاية ، لا بد لتلك الحلول من أن تستند على دعم سياسي قوي للمنظمة ومقاصدها . وما من شيء يعزز مصداقية وفعالية الامم المتحدة أكثر من احراز تقدم ملموس في حل المسائل العديدة الملتهبة التي لا تزال تنتظر الحل على جدول أعمال المنظمة . نتلقى كل يوم تقارير جديدة عن العنف الوحشي المطرد في جنوب افريقيا . ومنذ أن فرضت حالة الطوارئ ، في ١٦ حزيران/يونيه ، سجن الآلاف من الناس ، كثيرون منهم أطفال وشباب . كما قتل مئات آخرون .

وتواصل جنوب افريقيا هجماتها العسكرية ضد الدول المجاورة ، كما تواصل تقديم الدعم للمجموعات المسلحة في بعض من هذه البلدان . وتعرقل إمدادات السلع الى دول خط المواجهة ، وتهدد بفرض تدابير اقتصادية قسرية أخرى . ولا تزال ناميبيا محتلة ويحرم شعبها من استقلاله .

لقد ناشدنا حكومة جنوب افريقيا على مدى عقود من الزمن أن تجري تعديلات أساسية في سياستها ؛ ولكن دون جدوى . وتدعي جنوب افريقيا أنها مجتمع ديمقراطي ، ولكن المجتمع الديمقراطي لا يمكن أن يقام على نظام من التمييز العنصري . وتدعي أنها مجتمع متحضر ، إلا أن بيوت الناس في المجتمعات المتحضرة لا تسوى وسطح الأرض . وتدعي أنها مجتمع ذو قيم مسيحية ، ولكن النار لا تطلق على ظهور الأطفال من قبل قوات البوليس وقوات الامن في المجتمع المسيحي .

وترى حكومة السويد أن الحالة في جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ان الوقت يفوت بسرعة للقضاء على نظام الفصل العنصري سلميا . وقد آن الاوان لكي يتخذ مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الإجراء الضروري . ويتعين على مجلس الامن أن يجعل حكومة جنوب افريقيا تدرك أن التغيير ضروري الآن . ويجب القضاء على الفصل العنصري ليحل محله مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحق التصويت .

وما يتطلبه الأمر هو فرض جزاءات فعالة يكون محتواها وأبعادها والتأييد الذي تتلقاه كافية لأن تفضي الى تغيير ايجابي وسريع في جنوب افريقيا . ومن شأن قرار مثل هذا يصدر عن مجلس الأمن أن يعطي اشارة واضحة بأن المجتمع الدولي على استعداد حاليا لأن يمضي الى اتخاذ الاجراءات العملية . وأمام الاعضاء الدائمين الآن في مجلس الأمن فرصة تاريخية اخيرة لاتخاذ خطوة حاسمة نحو الامام .

ومن المؤسف ، ان الجزاءات التي تفرض على جنوب افريقيا ستؤثر سلبا على الدول المجاورة لها ، التي تواجه بالفعل حالة اقتصادية متأزمة ولكنها على استعداد لتحمل المزيد من التضحيات بغية التخلص من نظام الفصل العنصري البغيض مرة واحدة وإلى الأبد . ان جميع الذين ادانوا الفصل العنصري بالالفاظ عليهم التزام معنوي بمساعدة هذه البلدان في حالتها غير المستقرة . كما أن للأمم المتحدة دورا هاما في هذا الصدد .

وعلى ذلك فلا بد لقرار يصدر بشأن الجزاءات ان تتلوه خطة لمساعدة دول خط المواجهة . وان بلدان شمال اوربا على استعداد ، بتعاون وثيق مع البلدان المعنية ، ان تعمل من أجل خطة من هذا القبيل .

وقد ظلت السويد لسنوات عديدة تعطي مساعدة كبيرة الى دول خط المواجهة وحركات التحرير ، كما يمكن عند الاقتضاء الموافقة على تقديم المزيد من الدعم في فترة زمنية قصيرة .

وفي الشرق الاوسط ، تظطلع الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة في السعي لتحقيق السلم ، ولكن تجمدا خطيرا يسود اليوم جهود السلم . وترحب السويد بالمحاولات المختلفة الرامية الى كسر هذا التجمد ، وينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق مفاوضات سلم مباشرة - وان امكن - في اطار مؤتمر دولي . وينبغي أن تمنح جميع أطراف النزاع فرصة للمشاركة . ومن المهم أن يمثل الفلسطينيون في هذه المفاوضات بواسطة من يحظون بتأييدهم وفي رأي السويد ان منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بهذا التأييد .

ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ينبغي أن يشكل أساسا لتسوية

متفاوض عليها . ويتعين على اسرائيل أن تترك الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وينبغي أن تسلم الاطراف العربية في النزاع بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ، على أن ينال الشعب الفلسطيني اخيرا تقرير المصير ، وله الحق - ان اراد - في اقامة دولة خاصة به في الضفة الغربية وفي قطاع غزة .

وقد أدانت مرارا أغلبية ساحقة من الدول الاعضاء التدخل المسلح للاتحاد السوفياتي في افغانستان ، اذ يشكل هذا التدخل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولاهد من سحب القوات السوفياتية . كما ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان كل يوم ، وقد اضطر أربعة ملايين من البشر - أي حوالي ثلث سكان افغانستان - ان يفادروا بيوتهم لاجئين الى البلدان المجاورة . ولهذا تؤيد حكومة السويد جهود الامين العام الرامية الى تحقيق حل سلمي للنزاع قائم على حق الشعب الافغاني في تقرير المصير .

وتدخل الحرب بين ايران والعراق عامها السابع الآن وقد أدت هذه الحرب الى خسائر هائلة في الارواح على كلا الجانبين ، وتنظر حكومة السويد بقلق الى تجديد استخدام الاسلحة الكيميائية ، والى زيادة عدد الهجمات على النقل البحري الدولي في المنطقة وعلى مراكز السكان المدنيين ، ينبغي بذل كل جهد لوضع نهاية للمعاناة وتحقيق حل سلمي لهذا النزاع .

وما زال نزاع كمبوتشيا بغير حل ، وتسبب حالة الحرب واحتلال فييت نام معاناة بشرية كبيرة وتخلق حاجات جديدة لمساعدة انسانية داخل كمبوتشيا وخارج حدودها . ويتعين ان يمنح شعب كمبوتشيا الغرمة لتقرير مستقبله ، ويتطلب ذلك سحب القوات الغييتنامية ، وتوصل الاطراف في النزاع الى تسوية عن طريق المفاوضات تفضي الى السلم في المنطقة .

وتتمثل جذور النزاعات في امريكا الوسطى في المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دامت سنوات عدة ، وينبغي ان تتوقف المساعدة العسكرية الى المنطقة وفي داخلها أيا كان مصدرها ، ولهذا تستحق جهود مجموعة الكونتادورا للتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات كل تأييد . ان حل النزاعات لا بد وأن يقوم على أساس احترام

مبادئ القانون الدولي مثل السيادة والسلامة الاقليمية . أعلنت محكمة العدل الدولية هي وغيرها ان مساعدة الولايات المتحدة للجماعات المسلحة التي تشن الحرب على الحكومة الشرعية في نيكاراغوا ، انتهاك للقانون الدولي وتعيق جهود تحقيق السلم .

أما فيما يتعلق بالنزاعات الاقليمية ، فمن المهم ان يستخدم مجلس الامن السلطات المخولة له في الميثاق ، كما أن هناك مجالا كبيرا لتوسيع دور الامم المتحدة ، ومن التطورات المبشرة بالفعل زيادة مشاركة الامين العام في الجهود الرامية الى حل نزاعات شائكة . وعلى مجلس الامن أن يضاعف تعاونه مع الامين العام في تلك الجهود .

لقد خدم أكثر من ٥٠ ٠٠٠ سويدي حتى الآن في عمليات صيانة السلم للامم المتحدة ، وتشكل هذه البعثات جزءا هاما من أعمال الامم المتحدة . وبين آخر تقرير للامين العام ومناقشة مجلس الامن الاخيرة ، ان احدى هذه العمليات - قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان - تواجه حالة متأزمة وخطيرة للغاية . ونحن نؤيد جهود الامين العام ونرحب بحقيقة أن هذه القضايا الصعبة تشكل الآن موضوع بحث مستفيض في ضوء قرارنا الاخير لزيادة مشاركة السويد في القوة .

وتعلق السويد أهمية كبيرة على مراعاة بعض المبادئ الاساسية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم وينبغي أن تتاح امكانيات واقعية لتنفيذ المهام بموجب الولاية ، وينبغي تنفيذ العمليات بالتعاون مع أقرب الاطراف المعنية مباشرة ، وان تكون ذات طابع مؤقت وتسهم في حل النزاعات .

وعلاوة على ذلك ، اود أن اؤكد ، على وجه الخصوص ، ضرورة مساندة مجلس الامن مع المشاركة المعقولة في التكاليف .

وترحب حكومة السويد ، بوصفها البلد المضيف ، بالنتائج الناجحة التي أسفر عنها مؤتمر استوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا . والاتفاق الذي تم التوصل اليه يمثل خطوة متقدمة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا مما يشكل أهمية كبيرة لاوروبا وهو يهدف الى زيادة الثقة ومن ثم التقليل من

مخاطر الحرب في أوروبا ، ويمثل الاتفاق أيضا تعبيراً عن مناخ دولي أفضل ، ويعني ذلك أن البلدان الـ ٢٥ المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمكنها أن تبدأ أعمالها في فيينا في مناخ ايجابي وأن تمضي قدماً في جهودها الرامية إلى زيادة الأمن وتحسين التعاون في أوروبا . وأنني على قناعة أن هذا الاتفاق سيكون أيضاً الهاماً تسترشد به الجهود المتزايدة للتوصل إلى اتفاق في مفاوضات هامة أخرى . أن هذه فرصة لعكس مسار التطورات وتحقيق اتفاقات عملية بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ولا ينبغي لهذه الفرصة أن تضيع .

ومنذ ما يقرب من عام ، ذكر الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف أنه لا سبيل إلى الفوز في حرب نووية ولا ينبغي خوضها على الإطلاق . ولم تسفر المفاوضات بشأن الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن أية نتائج منظورة ، بل على العكس ، يستمر الطرفان في تكديس ترسانتهما النووية الاستراتيجية . كما أن المعاهدات القائمة معرضة للخطر .

غير أن حكومة السويد تأمل في أن يؤدي قريبا ادراك هذين الزعيمين لاستحالة الحرب النووية الى اجراء تخفيضات جذرية في الترسانات النووية لكلا الدولتين وتجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وفي اجتماع القمة المقبل ، يجب على الزعيمين أن يظهرأ انهما جادان في تصريحاتهما .

ان نزع السلاح النووي لا يشغل الدولة النووية وحدها . فالحرب النووية ستؤثر على الجميع . وأمن الدول غير الحائزة لاسلحة نووية معرض ايضا للخطر . لذا فان من حقها ان توضع موقفها من هذه القضايا الحيوية بالنسبة لها . وبالتالي تتسم أنشطة نزع السلاح المضطلع بها في اطار الامم المتحدة بأهمية قصوى .

ان حق الدول غير الحائزة لاسلحة نووية هو احدى الافكار الموجهة لمبادرة القارات الخمس للسلم . وفي اعلان مكسيكو الذي صدر الشهر الماضي ، وجه رؤساء الدول والحكومات الستة الذين يقفون وراء هذه المبادرة نداء الى زعمي الدولتين النوويتين الرئيسيتين للاتفاق على مذكرة مشتركة بشأن التفجيرات النووية . ويتضمن الاعلان عرضا محددا للمساعدة على توفير اتفاقات كافية للتحقق . فما يعوق التقدم هو المشاكل السياسية لا التقنية . وتحت الحكومة السويدية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على البدء في مفاوضات بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن .

ان سباق التسلح لا يعد فحسب تهديدا لبقاء حضارة الانسان . فالاسلحة النووية والتقليدية على حد سواء تبديد هائل لموارد بشرية ومادية نادرة . وينبغي لتلك الموارد ان تستخدم بدلا من ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم تعاني فيه مئات الملايين من الجوع وسوء التغذية . ان وقف سباق التسلح هو ايضا مسألة تضامن مع شعوب العالم الثالث .

منذ عشرين عاما اعتمدت الجمعية العامة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وقد مكنت المثل العليا ومفهوم حقوق الانسان اللذان يشكلان اساس العهدين الخاصين

بحقوق الانسان ، من دعم حقوق الانسان والدفاع عنها وادانة انتهاكاتها . ويجب علينا
الا نتخلي عن تلك المثل العليا .

لقد اودى الارهاب الدولي بحياة كثير من الابرياء . ويجب على جميع الدول ان
تتحمل مسؤوليتها في محاربة الارهاب . وينبغي تكثيف التعاون الدولي في هذا النضال ،
خاصة في اطار الأمم المتحدة ومختلف اجهزتها . ويجب المضي في مكافحة الارهاب كفاحا
نشطا في اطار القانون الدولي وباستخدام الوسائل السلمية .
كما ينبغي تعزيز الجهود الرامية الى مكافحة مشكلة تهريب العقاقير . وترحب
السويد بمؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد العام المقبل بشأن هذه المسألة ، وستشارك
فيه مشاركة ايجابية .

ومن المزعج الا يكون قد تحقق في السنوات الاخيرة تقدم ملموس في اطار الحوار
بين الشمال والجنوب . فالى جانب الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، يجب على
البلدان النامية والصناعية ان تتضافر معا في معالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة .
وفي العام المقبل سيوفر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فرصة لاحراز
تقدم ملموس بشأن قضايا مضمونية ذات أهمية للعلاقات بين الشمال والجنوب . وترى
السويد ان من الاساسي ان تُعطى المفاوضات التجارية الجديدة ، التي تجرى في اطار
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، للبلدان النامية فرما افضل
لدخول أسواق البلدان الصناعية . فمن شأن ذلك ان يسهم ايضا في حل مشاكل الديون .

لقد كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة
في افريقيا دورة ناجحة . ونحن نرحب بابداء البلدان الافريقية استعدادها لاجراء
التغييرات اللازمة في سياساتها الانمائية . ويبقى الآن ان ينفذ برنامج العمل الذي
اعتمد في الدورة الاستثنائية . ويجب على جميع البلدان المانحة ان تساعد بطرق
مختلفة البلدان التي أثرت فيها الازمة . وتخص السويد حاليا ما يزيد على ٦٠ في
المائة من مساعدتها الانمائية الثنائية ، أي ٤٢٠ مليون دولار ، للبلدان الافريقية
الواقعة جنوبي الصحراء . كما ان السويد مستعدة لمواصلة المشاركة في أعمال دولية
منسقة لتخفيف عبء الدين عن البلدان الافريقية ، وقد خصصت اعتمادات لهذا الغرض .

وتتسم المساعدة الانمائية التي تقدم عن طريق مختلف وكالات الامم المتحدة بأهمية كبرى لكثير من البشر في حياتهم اليومية . وينطبق هذا على سبيل المثال على التعليم والرعاية الصحية والاعذية . وتوضح أنشطة مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، التي تحتفل حاليا بمرور أربعين عاما على انشائها ، ان التعاون المتعدد الاطراف يمكن في آن معا ان ينقذ أرواح الناس وان يسهم في التنمية الطويلة الاجل .

وستواصل السويد تقديم مساهمات كبيرة الى منظمات المساعدة الانمائية المتعددة الاطراف ، مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . غير انه اذا ما أريد تحقيق نتائج ملمومة ، يتعين على جميع البلدان الصناعية ، وخاصة الكبيرة منها ، ان تدعم تلك المنظمات وفقا لقدراتها الاقتصادية . ويجب ألا نضعف الوكالات المعنية بالتعاون التي بنيناها على مدى سنوات طويلة بل يجب على العكس تعزيزها وتقويتها .

ان التدهور البيئي يشكل تهديدا لمستقبل بقاء البشرية . فقد حققت بعض البلدان مكاسب قصيرة الاجل على حساب مواردها الطبيعية وموارد بلدان اخرى ، عن طريق تخريب التراث المشترك للبشرية في الجو والبحر والبر . ومن اجل علاج المشاكل البيئية ، ينبغي ان يقوم تعاون دولي نشط على أساس تضامن حقيقي بين أمم العالم . وفي هذا الصدد ، تسبب مسألة الامان النووي قلقا بالغا للمجتمع الدولي . ونحن نلاحظ بارتياح الانجاز السريع ، على اثر حادث تشرنوبيل ، لمفاوضات بشأن مشروع اتفاقية في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي العام المقبل سيقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وهو سيتيح الفرصة للدول الاعضاء لان تعيد النظر في اتجاه التعاون البيئي الدولي طويل الاجل .

لقد احتفلنا العام الماضي بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة . وفي تلك المناسبة أعرب قادة العالم عن تأييدهم للمنظمة العالمية وأنشطتها . ولكن ثمة

تعارض شديد بين ذلك التعبير عن التضامن مع الامم المتحدة وحقيقة ان المنظمة تجد نفسها الان في ازمة مالية حادة . فكيف تعرب بعض الدول الاعضاء عن تأييدها لانشطة الامم المتحدة بينما ترفض في الوقت نفسه ، في انتهاك للالتزامات القائمة ، أن تسودها على الوجه الاكمل والمشروع ؟ وكيف يتأخر مثل هذا العدد الكبير من الدول الاعضاء عن تسديد أنصبتة المقررة ؟

ان المبالغ المعنية ضئيلة . ولا يمكن بالتاكيد أن تشكل عبئا ماليا كبيرا على أي بلد . والسب وراء ذلك هو بالاحرى اعتبارات سياسية قصيرة الاجل وعدم التضامن مع الامم المتحدة .

ولنا جميعا مملحة في الحفاظ على الأمم المتحدة وابتغاء الاحترام لميثاقها .
ويجب أن ينطبق هذا أيضا على مبدأ المسؤولية المشتركة عن نفقات المنظمة وهو مبدأ
مكرس في الميثاق . وينبغي أن يكون من الطبيعي أن تفي جميع الدول الاعضاء بهذا
الالتزام الواضح .

ويتعين علينا الآن ان نجد الحلول التي تكفل اساسا ماليا سليما للأمم
المتحدة . وفي الوقت نفسه ينبغي ان يكون من الممكن أيضا للأمم المتحدة ان تتكيف
لتغير الظروف والاضاع عن طريق الاصلاحات . ولا بد ان تتمكن الدول الاعضاء من الشعور
بالثقة الكاملة في أن الأمم المتحدة تستخدم مواردها بطريقة فعالة .

ولا أحد ينكر ان هناك مجالا لاجراء اصلاحات داخل اطار الأمم المتحدة وأنشطتها .
لقد قدم الفريق الرفيع المستوى لاستعراض الاداء الاداري والمالي للمنظمة مجموعة من
التوصيات لاجراء تغييرات وتحسينات . وتشكل هذه التوصيات اساسا طيبا لاجراء
الاصلاحات .

ان الامين العام يتحمل ، بوصفه الموظف الاداري الاعلى ، المسؤولية الرئيسية
عن الاستخدام الفعال لموارد الأمم المتحدة . وان الحالة الحرجة تتطلب تنفيذ عملية
للترشيد وتحقيق الوفورات تنفيذا حاسما . وفي الوقت نفسه فان الادارة والتخطيط
الفعالين للامانة العامة يتطلبان اساسا ماليا مستقرا .

ان جدول الانصبة الحالي يجعل الأمم المتحدة شديدة التأثر ومعمدة على فرادى
كبار المساهمين . وعندما يقوم أحد كبار المساهمين بتخفيض حجم اسهاماته بطريقة
جذرية وبانتهاك لالتزاماته القائمة - أي بالطريقة التي سيعمل بها قريبا - فان أساس
عمل المنظمة بأكملها يتعرض للانهيال . ولو وزعت الانصبة المقررة بصورة أكثر مساواة
لامكننا تقليل تأثرها في المستقبل .

ونود أيضا ان نؤكد بوضوح أكبر على أن الأمم المتحدة منظمة لجميع الدول .
وقد اثبتت التطورات اقتناعنا بأنه لا بد في النهاية من تنفيذ هذا الاصلاح ومن ادراجه
في حل شامل للمشكلة التي تواجهها الأمم المتحدة .

ان دورة هذا الخريف ستضعنا موضع الاختبار . واذا تكللت جهودنا بالنجاح فاننا سنتمكن من اعطاء جواب مطمئن لبعض الاسئلة التي ترهق جانب البشر في جميع انحاء العالم وتملا قلوبهم بالغزع ازاء المستقبل .

وفي السويد يسعدنا ان نرى زيادة الاهتمام بالشؤون الدولية والانشغال بها زيادة كبيرة ، لا تقل عنها بين الشباب . ان الاطفال والشباب يطرحون اسئلة مباشرة وهي بالتالي اكثر الاسئلة الحاحا . وسأقتبس سؤاليين من الاسئلة الكثيرة التي طلبت مني في الاسبوع الماضي مجموعة من الاطفال ، يبلغون من العمر ١٠ سنوات ، في مدرسة تقع في شمال السويد ، ان اطرحها على الامم المتحدة وعلى أعضائها . وكانت مجموعة الاطفال هذه تعمل على مشاريع عملية متصلة بالسلم والتنمية .

وكان السؤال الاول : "لماذا يموت في البلدان النامية عدد كبير من الاطفال من الجوع في الوقت الذي تبدد فيه اموال هائلة على الاسلحة ؟" . بالطبع هناك ما يبرر سؤاليهم وقلقهم . ففي كل دقيقة من كل يوم من كل سنة يموت ٣٠ طفلا لعدم توفر الغذاء واللقاحات . وفي كل دقيقة من كل يوم من كل عام ينفق ما بين المليون والمليونين من الدولارات للأغراض العسكرية . ويموت كل يوم في البلدان النامية أربعون ألف رضيع دون داع .

وكان السؤال الثاني الذي طرحه الاطفال هو : "ما الذي تقوم به الامم المتحدة لمساعدة الاطفال والشباب الذين يضطهدون ويعتقلون ويقتلون في جنوب افريقيا ؟" هذا سؤال يشغل اليوم بال الشباب في السويد ويشير سخطهم . أظن ان الامم المتحدة ستكون قادرة هذا الخريف على اعطاء جواب ملموس وايجابي لهذا السؤال .

ومرة أخرى اقتبس من اولوف پالميه قوله : ان الفصل العنصري سيحال الى المكان الذي يستأهله - الى سلة مهملات التاريخ" .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥